

الْبَقَرَةُ السَّنَوِيَّةُ
السَّنَةُ
السَّنَةُ الْمَالِيَّةُ
2016



مِصْرُفُ الْيَدَيْنِ الْمُرَكَّبِي

التَّقْرِيرُ السَّنَوِيُّ

الستون

السنة المالية

2016



- حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2016
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسمح الاقتباس من هذا التقرير، والرجوع إليه، شريطة ذكر المصدر.
- تُوجّه جميع المراسلات المتعلقة بهذا التقرير إلى إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العنوان التالي:
- ص.ب 1103 طرابلس - ليبيا
- بريد إلكتروني: ecorestat@cbl.gov.ly
- الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مصرف ليبيا المركزي

الإدارة العامة / طرابلس

هاتف : 9 / 21-3333591 (218) +
بريد مصور (فاكس) : 21 - 4441488 (218) +
السويقت: CBLJLYLXXXX
الموقع الإلكتروني : www.cbl.gov.ly

الفروع

فرع بنغازي :

هاتف : 8 / 61 - 9091161 (218) +
بريد مصور (فاكس) : 61 - 9091169 (218) +

فرع سرت :

هاتف : 4 / 54 - 63750 (218) +
بريد مصور (فاكس) : 54 - 5265142 (218) +

فرع سبها :

هاتف : 3 / 71 - 627771 (218) +
بريد مصور (فاكس) : 71 - 621800 (218) +

إدارة البحوث والإحصاء

هاتف : 21- 4773901 (218) +
بريد مصور (فاكس) : 21 - 4773903 (218) +
بريد إلكتروني : ecorestat@cbl.gov.ly

المحتويات

1	تقديم
---	-------------

الجزء الأول التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

4	أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية
4	● نظرة عامة
5	● النمو الاقتصادي
8	● البطالة
9	● التضخم
10	● التجارة العالمية
11	● أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية
12	● أسعار سلع التجارة العالمية
13	● التطورات النفطية الدولية
14	- العرض
14	- الطلب
17	- الأسعار
18	ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية

الجزء الثاني التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً: القطاع الحقيقي

28	● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
28	● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
33	● معدل التضخم

- 34 ● العاملون بالنشاط الاقتصادي.....
- 36 ● التطورات النفطية المحلية
- 36 - الإنتاج المحلي من النفط الخام
- 39 - صادرات النفط الخام
- 40 - أسعار النفط الخام
- 40 - إنتاج الغاز الطبيعي
- 41 - الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية
- 42 - الإنتاج المحلي من البتروكيماويات
- 42 - الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية.....

ثانياً: المالية العامة

- 43 ● قانون الميزانية العامة للسنة المالية 2016.....
- 43 - الموقف التنفيذي للميزانية العامة للسنة المالية 2016
- 43 - الإيرادات
- 44 - المصروفات

ثالثاً: القطاع الخارجي

- 46 ● ميزان المدفوعات
- 46 - الحساب الجاري
- 47 - الحساب الرأسمالي والمالي
- 49 ● التجارة الخارجية

رابعاً: التطورات النقدية

- 57 ● التطورات النقدية
- 57 - القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها
- 59 - عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه
- 61 - سعر صرف الدينار الليبي
- 62 ● مصرف ليبيا المركزي
- 62 - جانب الأصول
- 64 - جانب الخصوم
- 67 ● المصارف التجارية
- 67 -جانب الأصول

- 71 - جانب الخصوم
- 76 ● المصرف الليبي الخارجي
- 83 ● المصارف المتخصصة
- 83 - مصرف التنمية
- 84 - المصرف الزراعي
- 84 - مصرف الادخار والاستثمار العقاري
- 85 - المصرف الريفي

خامساً: المؤسسات المالية غير المصرفية

- 86 ● المؤسسة الوطنية للاستثمار
- 88 ● صندوق التقاعد

تقديم

يسر مصرف ليبيا المركزي أن يقدم تقريره السنوي الستون للعام 2016، متضمناً أهم التطورات الاقتصادية والمالية على المستوى الدولي، العربي والمحلي. يُستهل التقرير بتقديم بيانات عن التطورات التي شهدتها الاقتصاد الدولي خلال السنة المالية 2016، ثم يستعرض لمحة موجزة عن أبرز التطورات الاقتصادية العربية، مشيراً إلى نشاط بعض المؤسسات والهيئات المالية العربية ودورها في اقتصادات الدول العربية خلال العام موضوع التقرير. بعد ذلك يستعرض التقرير أهم التطورات النقدية والمصرفية والمالية التي شهدتها الاقتصاد الليبي للسنة المالية 2016، نظراً لحالة الانقسام السياسي وتدهور الأوضاع الأمنية خلال عام 2016، شهد الاقتصاد الليبي تراجعاً ملحوظاً نتيجة انخفاض صادرات النفط، وهو ما انعكس سلباً على الأداء الاقتصادي العام. وقد تأثر معدل نمو الناتج المحلي النفطي، الذي يمثل أكثر من 60% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، بشكل كبير نتيجة الانخفاض الحاد في الإنتاج والتصدير. كما أدى هذا التراجع إلى تدني إيرادات الميزانية العامة، وتسبب في تراجع قيمة الدينار الليبي، وارتفاع معدل التضخم ليسجل 25.9%.

أما على صعيد التطورات النقدية والمصرفية، فقد شهدت السيولة المحلية زيادة بنحو 17,714.6 مليون دينار، أي بنسبة زيادة 22.5% لتصل إلى 96,320.9 مليون دينار، مقابل 78,606.3 مليون دينار في نهاية عام 2015.

وفي إطار التطورات المصرفية، فقد شهدت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية العاملة في ليبيا، تطورات في مجمل بنودها على جانبي الأصول والخصوم، ليصل إجمالي الأصول داخل الميزانية المجمعة إلى 103,455.1 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 90,233.4 مليون دينار في نهاية سنة 2015، كما ارتفع رصيد النقدية بالخزائن، ليصل في نهاية السنة موضوع التقرير إلى 13,492.7 مليون دينار، مقابل 7,825.0 مليون دينار في نهاية سنة 2015، ويرجع الارتفاع في رصيد النقدية، إلى الارتفاع في عمليات المقاصة بين المصارف، وفيما بلغ رصيد ودائع المصارف فيما بينها ولدى الغير 62,306.5 مليون دينار في نهاية سنة 2016، فقد انخفض رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية إلى 18,770.3 مليون دينار في نهاية العام محل التقرير،

مقابل 20,212.8 مليون دينار في نهاية العام 2015، وقد تركز الانخفاض في رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية في السلف الاجتماعية، أما فيما يتعلق بجانب خصوم المصارف التجارية، فقد ارتفعت أرصدة ودائع العملاء لدى المصارف التجارية لتصل في نهاية عام 2016 إلى 83,407.6 مليون دينار، مقابل 71,257.1 مليون دينار في نهاية عام 2015.

وفي مجال أنشطة بعض المؤسسات المالية غير المصرفية، فقد تضمن التقرير نشاط بعض المؤسسات غير المصرفية التي تؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني. وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل الظروف الراهنة، فقد تعذر الحصول على بيانات تعكس وضع هذه المؤسسات.

وأخيراً وإذ نعرب عن شكرنا وتقديرنا لكافة الوزارات والمؤسسات والأجهزة العامة ذات العلاقة على تعاونها ومساهمتها في توفير البيانات والإحصاءات الضرورية لإعداد هذا التقرير، فإننا نسأل الله عز وجل، أن يكُلّل جهودنا ومساعدتنا جميعاً بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير والصالح لوطننا ليبيا.

والله ولي التوفيق

مصرف ليبيا المركزي

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية
والعربية

أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية

● نظرة عامة :

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2016 تباطؤاً في معدل النمو، حيث تراجع إلى 3.3% مقارنةً بمعدل 3.5% خلال عام 2015، ويعد هذا النمو الأضعف منذ عام 2008، وذلك بسبب التحديات الاقتصادية التي تخللت النصف الأول من عام 2016، والذي كان من احد أسبابها اضطراب الأسواق العالمية، حيث وصلت خسائر مؤشر سوق وول ستريت مع بداية شهر يناير إلى أكثر من 9.0%، وفي شهر فبراير سجلت أسعار خام برنت أدنى مستوى لها منذ عام 2003، حيث وصلت إلى نحو 27.7 دولار للبرميل، بالإضافة إلى بطء تعافي الاقتصاد العالمي من جهة، ومن جهة أخرى جاءت نتائج الاستفتاء في المملكة المتحدة لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي نتج عنه تقلبات اقتصادية سلبية على اقتصاديات كل من المملكة المتحدة ومنطقة اليورو، علاوة على ذلك الانخفاض الحاد في قيمة كل من الجنيه الإسترليني واليورو في الأسواق العالمية.

وفي النصف الثاني من العام موضوع التقرير، فقد شهدت فقد شهدت في الظروف الاقتصادية بفعل مجموعة من العوامل المؤثرة، كان أبرزها إتفاقية منظمة الدول المنتجة للنفط الأوبك لتخفيض إنتاجها بما يقارب 1.2 مليون برميل يومياً، ليصل إنتاجها إلى ما يقارب 32.5 مليون برميل يومياً ابتداءً من يناير 2017، ونتيجةً لهذا الاتفاق شهدت أسواق السلع الأولية انعكاسات إيجابية، فارتفع سعر النفط الخام إلى أكثر من 50 دولار للبرميل. وفي شهر ديسمبر 2016، توصلت منظمة الأوبك إلى اتفاق مع الأعضاء خارج المنظمة إلى خفض الإنتاج بما يقارب 558 ألف برميل يومياً، الأمر الذي دفع بالمزيد من المؤشرات الإيجابية في أسواق السلع الأولية، حيث ارتفع سعر النفط الخام إلى ما يقارب 57 دولار للبرميل. ومن الأحداث الاقتصادية الأخرى التي كان لها أثر إيجابي على الأوضاع الاقتصادية خلال عام 2016، هو إعلان الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة بواقع ربع نقطة أساس، أي بنسبة 0.25%، ليتراوح بذلك سعر الفائدة ما بين 0.50%

و0.75%، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الدولية الرئيسية الأخرى.

● النمو الاقتصادي :

شهد معدل نمو الاقتصاد العالمي تباطؤاً خلال العام موضوع التقرير ليصل إلى 3.3%، مقابل معدل نمو بلغ 3.5% في عام 2015، حيث ظهر هذا التباطؤ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة اليورو، المملكة المتحدة والهند، وذلك بسبب ضعف التعافي الاقتصادي في الدول المتقدمة، نتيجة لضعف الإنفاق الخاص وضعف نمو معدلات الاستثمارات من جهة، ومن جهة أخرى أثرت حالة عدم اليقين السياسي التي مرت بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة سلباً على معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، حيث سجل النمو الاقتصادي لهذه المجموعة من الدول، انخفاضاً بمعدل قدره 1.7% لعام 2016، مقارنة بمعدل بلغ 2.1% لعام 2015، وقد سجل الاقتصاد الأمريكي انخفاضاً قدره 1.5% خلال العام موضوع التقرير، مقارنة بنسبة 2.6% خلال عام 2015، ويرجع السبب وراء هذا الانكماش، إلى الأداء المتواضع للاقتصاد الأمريكي خلال النصف الأول من عام 2016، وذلك بسبب الأداء الضعيف والمضطرب للأسواق العالمية في بداية العام.

أما فيما يتعلق بمنطقة اليورو، فقد سجل النمو الاقتصادي معدل قدره 1.8%، مقارنة بمعدل بلغ 2.0% في عام 2015، ويعزى هذا التباطؤ في النمو بشكل رئيسي، إلى نتائج استفتاء المملكة المتحدة لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي والذي أثر سلباً على سعر صرف اليورو، مقابل العملات الأخرى، حيث سجل اليورو أقل سعراً له منذ عام 2003، والذي بلغ (1.0352) أمام الدولار الأمريكي، بالإضافة إلى استمرار النمو المتباطئ والضغط التنكشفي في بعض الدول في الاتحاد مثل إيطاليا، أسبانيا واليونان. أما فيما يخص المملكة المتحدة، فقد سجل النمو الاقتصادي خلال عام 2016، 1.8%، مقارنة بمعدل قدره 2.2% لعام 2015، ويرجع السبب الرئيسي لهذا التباطؤ في وتيرة النمو إلى التغير في سياسات المملكة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي نتج عنه انخفاض ملحوظاً في قيمة الجنيه الأسترليني، حيث خسر الجنيه الأسترليني، أكثر من 11% من قيمته أمام الدولار الأمريكي، وفي أكتوبر 2016 سجل الجنيه الأسترليني، أقل سعراً له منذ 31 عاماً ليصل إلى (1.2135) أمام الدولار الأمريكي، هذا بالإضافة إلى التداعيات

والنقلبات الاقتصادية السلبية التي أعقبت نتائج التصويت، والتي أدت إلى تباطؤ في نمو كافة قطاعات الاقتصاد الرئيسية.

وبالنسبة لاقتصاديات الدول النامية والأسواق الناشئة، فقد ارتفع النمو الاقتصادي ليصل إلى 4.4% لعام 2016، مقابل معدل بلغ 4.2% لعام 2015، وعلى الرغم من هذا الارتفاع إلا أن هذا المعدل يخفي وراءه تطورات متباينة لدول هذه المجموعة، فقد سجل النمو الاقتصادي انخفاضاً لكل من دول وسط وشرق أوروبا، أمريكا اللاتينية والكاريبي، ودول جنوب الصحراء الأفريقية بمعدلات بلغت 3.2%، -0.6% و1.4% على التوالي، ويرجع السبب في تباطؤ النمو لدول وسط وشرق أوروبا، إلى الانكماش الحاد للاقتصاد التركي بسبب تدني الإيرادات السياحية، أما على صعيد اقتصاديات دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، فيرجع السبب وراء هذا الانكماش إلى الركود الذي تمر به اقتصادات كل من الأرجنتين والبرازيل.

وتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لدول آسيا، سجل 6.5% في عام 2016، مقارنةً بمعدل قدره 6.7% لعام 2015، ويعزى هذا التباطؤ إلى تراجع وتيرة النمو في اقتصاد دولتي الصين والهند، حيث سجل الاقتصاد الصيني نمواً بلغ 6.7% لعام 2016، مقارنةً بمعدل قدره 6.9% لعام 2015، على الرغم من الإصلاحات الهيكلية التي تنفذها الحكومة الصينية لجانب العرض لرفع توقعات وثقة السوق لتحقيق نمواً أكثر استدامة من خلال التحول إلى نمط اقتصادي متنوع يعتمد بشكل كبير على الاستهلاك المحلي والخدمات، إلا أن الاقتصاد الصيني لازال يواجه بيئة خارجية معقدة مع التعافي التدريجي في النمو الاقتصادي العالمي وضعف حركة التجارة. أما فيما يتعلق بالاقتصاد الهندي، فقد سجل نمواً في عام 2016 بلغت نسبته 7.1%، مقارنةً بمعدل قدره 7.9% لعام 2015، ويعزى هذا التباطؤ بشكل رئيسي، إلى الانخفاض الحاصل في معدل نمو الاستثمار، هذا بالإضافة إلى تراجع الإنتاج الصناعي بنسبة 3.4% خلال عام 2016.

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فتشير البيانات إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ في عام 2016، مسجلاً معدل نمو نسبته 5.0%، مقارنةً بمعدل نسبته 2.6% لعام 2015، أما في الدول العربية المصدرة للنفط، والتي تعتمد بشكل كبير على النفط كمحرك للنمو الاقتصادي، فقد تراجع النمو الاقتصادي لهذه الدول، بسبب الانخفاض الحاد لمتوسط أسعار النفط العالمية، حيث شهد الاقتصاد السعودي تراجعاً

ملحوظاً خلال عام 2016، ليصل معدل نموه إلى 1.7%، مقارنة بمعدل قدره 4.1% عام 2015، وفي المقابل حققت بعض الدول العربية المستوردة للنفط نمواً اقتصادياً بطيئاً خلال عام 2016، ويرجع السبب الرئيسي في هذا النمو إلى انخفاض أسعار النفط العالمية.

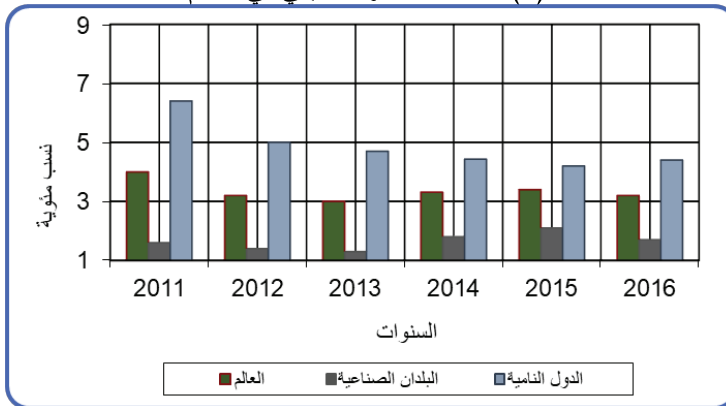
جدول رقم (1): معدلات النمو الحقيقي في العالم

"نسب مئوية"

2016	2015	2014	مجموعة الدول
3.3	3.5	3.6	العالم:
1.7	2.1	2.0	البلدان الصناعية:
1.5	2.6	2.4	الولايات المتحدة الأمريكية
1.8	2.0	1.2	دول منطقة اليورو
1.0	1.2	0.3	اليابان
1.8	2.2	3.1	المملكة المتحدة
2.3	1.9	2.9	دول صناعية أخرى
4.4	4.2	4.7	البلدان النامية والأسواق الناشئة أخرى (*):
3.2	4.7	3.9	بلدان وسط وشرق أوروبا
0.4	-2.2	1.1	بلدان الكومنولث المستقلة
6.5	6.7	6.8	آسيا
6.7	6.9	7.3	- الصين
7.1	7.9	7.2	- الهند
5.0	2.6	2.7	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
1.7	4.1	3.7	- المملكة العربية السعودية
-0.6	0.1	1.2	أمريكا اللاتينية والكاريبي
1.4	3.4	5.1	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي 2016
* الأسواق الناشئة تشمل: البرازيل، بولندا، تشيلي، جنوب إفريقيا، جمهورية التشيك، كوريا الجنوبية، كولومبيا، المجر، المكسيك

شكل (1): معدلات النمو الحقيقي في العالم



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي 2016

● البطالة:

شهدت معدلات البطالة في الدول الصناعية خلال عام 2016 انخفاضاً وصل إلى 6.2%، مقابل 6.6% عام 2015، وقد كان التحسن في معدلات البطالة خلال عام 2016 واضحاً في الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى 4.9%، مقارنةً بمعدل بلغ 5.3% لعام 2015 وذلك بسبب زيادة عدد الوظائف في الأنشطة المالية وخدمات الأعمال والرعاية الصحية، في حين انخفضت معدلات البطالة في المملكة المتحدة لتصل إلى 4.9%، مقارنةً بمعدل نمو بلغ 5.4 لعام 2015. كما شهدت معدلات البطالة في منطقة اليورو، انخفاضاً وصل إلى 10.0% خلال عام 2016، مقابل 10.9% خلال عام 2015، ويعزى هذا الانخفاض في نسب البطالة في منطقة اليورو، إلى استمرار برنامج الهيكلية التي قامت بها الحكومة الإسبانية لسوق العمل حيث انخفضت نسبة البطالة إلى 19.6% لعام 2016 مقابل 22.1% عام 2015، بالإضافة إلى انخفاض معدل البطالة في ألمانيا لتصل إلى 4.2% مقابل 4.6%.

جدول رقم (2): معدلات البطالة في الدول الصناعية

" نسب مئوية "

2016	2015	مجموعة الدول
6.2	6.6	الدول الصناعية
4.9	5.3	الولايات المتحدة الأمريكية
10.0	10.9	دول منطقة اليورو
4.9	5.4	المملكة المتحدة
3.1	3.9	اليابان
4.2	4.6	ألمانيا
12.7	12.9	مصر
14.0	15.0	تونس
19.6	22.1	إسبانيا

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي 2016

● التضخم:

شهدت معدلات التضخم العالمية ارتفاعاً خلال عام 2016، وذلك بسبب زيادة أسعار السلع الأساسية، ففي الدول الصناعية شهدت معدلات التضخم بشكل عام ارتفاعاً خلال عام 2016، لتصل إلى 0.8%، مقابل 0.3% عام 2015، حيث ارتفعت معدلات التضخم في دول منطقة اليورو إلى 0.2% عام 2016، مقارنةً بـ 0.0% عام 2015، كذلك الحال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فقد شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً مقارنةً بعام 2015، وذلك بسبب زيادة أسعار الخدمات الصحية والمواصلات هذا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أما فيما يخص المملكة المتحدة فكانت أسعار خدمات المطاعم والفنادق السبب الرئيس وراء ارتفاع التضخم. غير أن مستويات التضخم في البلدان النامية والأسواق الناشئة انخفضت لتصل إلى 4.4% خلال عام 2016، مقابل 4.7% خلال عام 2015، وجاء هذا التراجع كمحصلة للانخفاض الحاد لمعدلات التضخم في كل من دول الكومنولث المستقلة ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث وصلت مستويات التضخم فيها نسبة 8.3% و 4.9% على الترتيب لعام 2016، مقارنةً بنسب بلغت 15.5% و 5.9% لعام 2015.

جدول رقم (3): معدلات التضخم في العالم

"نسب مئوية"

2016	2015	2014	مجموعة الدول
0.8	0.3	1.4	الدول الصناعية:
1.3	0.1	1.6	الولايات المتحدة الأمريكية
0.2	0.0	0.4	دول منطقة اليورو
-0.1	0.8	2.8	اليابان
0.7	0.1	1.5	المملكة المتحدة
4.4	4.7	4.7	الدول النامية وأسواق ناشئة أخرى:
3.2	3.2	4.1	دول وسط وشرق أوروبا
8.3	15.5	8.1	دول الكومنولث المستقلة
2.8	2.7	3.5	آسيا
4.9	5.9	6.6	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
11.3	7.0	6.3	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي 2016

● التجارة العالمية:

شهد معدل نمو التجارة لعالمية انخفاضاً خلال عام 2016 ليصل إلى 2.3%، مقابل 2.7% عام 2015، ويعزى ذلك إلى انخفاض معدل نمو كلاً من صادرات وواردات الدول الصناعية، حيث وصل معدل صادراتها في عام 2016 إلى 2.0%، مقابل 3.7% في عام 2015، كما شهدت واردات هذه المجموعة من الدول انخفاضاً أيضاً وصل إلى 2.7% عام 2016، مقابل 4.4% في عام 2015. ويعزى التراجع في معدل نمو التجارة العالمية في الدول الصناعية بشكل أساسي إلى تباطؤ نمو الاستثمار، خاصة خلال النصف الأول من العام. أما فيما يتعلق بالدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى، فقد شهد معدل نمو صادراتها ارتفاعاً ليصل إلى 2.6% عام 2016، مقابل 1.4% عام 2015، في حين شهدت معدلات نمو واردات هذه المجموعة من الدول ارتفاعاً لتصل إلى 1.8% عام 2016، مقابل -0.8% خلال عام 2015، وذلك بسبب تحسن الظروف الاقتصادية لدول هذه المجموعة، حيث شهدت كل من الهند، الصين، روسيا، ودول الكومنويلث المستقلة انتعاشاً قوياً لنمو التجارة في هذه الدول.

جدول رقم (4): معدلات نمو التجارة العالمية

"نسب مئوية"			
2016	2015	2014	مجموعة الدول
2.3	2.7	3.7	إجمالي التجارة العالمية
			الدول الصناعية:
			الصادرات
2.0	3.7	3.9	الواردات
2.7	4.4	3.9	الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى:
			الصادرات
2.6	1.4	2.8	الواردات
1.8	-0.8	4.0	

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي 2016

أما على صعيد الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول حول العالم، فقد شهد عام 2016 تطورات متباينة في فوائض وعجزات العديد من البلدان، فقد ارتفع فائض الحساب الجاري الإجمالي للدول الصناعية من 295.8 مليار دولار عام 2015، ليصل إلى 316.7 مليار دولار عام 2016، وذلك كمحصلة لارتفاع فوائض الحساب الجاري لكل من دول منطقة اليورو واليابان، في المقابل ارتفع عجز الحسابات الجارية للدول

النامية والأسواق الناشئة الأخرى ليصل إلى 90.6 مليار دولار لعام 2016، مقارنةً بعجز بلغ 59.7 مليار دولار عام 2015، ويرجع السبب في ذلك إلى عجوزات الحسابات الجارية المسجلة لمعظم الدول النامية.

جدول رقم (5): الحسابات الجارية

"مليار دولار"			
2016	2015	2014	مجموعة الدول
316.7	295.8	232.6	الدول الصناعية:
-451.7	-434.6	-392.1	الولايات المتحدة الأمريكية
408.2	371.7	320.6	دول منطقة اليورو
188.1	134.1	36.5	اليابان
-153.9	-150.0	-140.0	المملكة المتحدة
348.5	365.5	371.7	دول صناعية أخرى
-90.6	-59.7	155.7	الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى:
-23.8	-35.3	-59.2	دول وسط وشرق أوروبا
-0.3	52.4	56.9	دول الكومنولث المستقلة
226.6	312.0	231.2	آسيا
-130.3	-123.3	-185.1	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
-57.6	-91.5	-66.4	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي 2016

● أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية:

ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام معظم العملات الرئيسية الأخرى خلال العام موضوع التقرير، وذلك كنتيجة لقرار مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، برفع سعر الفائدة بنسبة 0.25%، بالإضافة إلى صدور مؤشرات وبيانات اقتصادية إيجابية عن الاقتصاد الأمريكي، عززت من سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث انخفض سعر صرف اليورو أمام الدولار متأثراً بحالة القلق التي سادت الأسواق الأوروبية بشأن تطورات الأزمة اليونانية، وحالة التباين بين الأداء الاقتصادي وثقة المستثمرين وأوضاع السياسة النقدية بكل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، كذلك انخفض سعر صرف الجنيه الإسترليني أمام الدولار، متأثراً بالتوقعات حول عدم رفع أسعار الفائدة الأساسية من قبل مصرف إنجلترا، والإبقاء على السياسة التوسعية المتبعة، بالإضافة إلى تداعيات نتائج الاستفتاء للخروج من الاتحاد الأوروبي، في حين ارتفع سعر

صرف الين الياباني أمام الدولار الأمريكي لزيادة الطلب عليه لكونه ملاذاً آمناً للاستثمار في المنطقة عقب قرار المصرف المركزي الصيني بتخفيض قيمة اليوان، وعلاوة على ذلك فقد ساهم قرار مصرف اليابان في زيادة سعر صرف الين وذلك خلال اجتماعه في شهر مارس 2016، والقاضي بعدم إقرار المزيد من السياسات التوسعية. أما فيما يخص اليوان الصيني فقد انخفض أمام الدولار نتيجة لقيام مصرف الصين المركزي في شهر يناير 2016 بتخفيض قيمة اليوان بنسبة 0.5%.

جدول رقم (6): أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية

(وحدات من العملة لكل دولار)

2016	2015	
0.9487	0.9016	اليورو
0.8129	0.6540	الجنيه الإسترليني
117.6500	120.5000	الين الياباني
0.9825	0.9905	الفرنك السويسري
6.9498	6.2267	اليوان الصيني

المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

● أسعار سلع التجارة العالمية:

شهدت أسعار المواد الصناعية الأولية انخفاضاً خلال عام 2016 بلغت نسبته 5.2%، مقارنةً بالانخفاض الذي شهده عام 2015 والذي بلغ 2.2%، وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الواردات الصينية ومن ثم تراجع الطلب الصيني، وذلك بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة الصينية، وقد شهدت أسعار كل من النفط، السلع الأولية باستثناء الوقود، والمعادن انخفاضاً خلال عام 2016 بلغ 15.7%، 1.5% و 5.4% على التوالي، مقابل معدلات انخفاض قدرها 47.2%، 17.4% و 23.0% على التوالي خلال عام 2015. وجاء انخفاض أسعار الوقود متأثراً بالهبوط الحاد في أسعار النفط الخام، أما فيما يخص المعادن، فقد كان السبب الرئيسي لانخفاض أسعارها هو تراجع الطلب من قبل الصين على هذه السلعة، نتيجة لتراجع قطاع التصنيع بها. وفيما يتعلق بأسعار المواد الزراعية فقد شهدت انخفاضاً خلال عام 2016 بنسبة 5.7%، مقارنةً بالانخفاض التي سجلته أسعارها خلال عام 2015 والذي وصلت نسبته 13.5%، ويرجع هذا إلى التراجع في الإنتاج بسبب التغيرات المناخية في بعض البلدان الزراعية

في أمريكا اللاتينية. في المقابل شهدت أسعار السلع الغذائية ارتفاعاً خلال عام 2016، حيث تركزت في أسعار كل من السكر والذرة، بالإضافة إلى تأثر محاصيل الولايات المتحدة، وأستراليا وبعض دول أمريكا الجنوبية بالأحوال الجوية غير المواتية.

جدول رقم (7): التغير السنوي في الأسعار العالمية لبعض السلع

"نسب مئوية"

2016	2015	2014	2013	البيان
-5.2	-2.2	-0.5	-3.0	المواد الصناعية الأولية
-15.7	-47.2	-7.5	-0.9	النفط
-1.5	-17.6	-3.9	-1.4	السلع الأولية باستثناء الوقود
2.7	-17.4	-4.1	0.7	سلع غذائية
-5.0	-3.1	20.7	-11.9	- مشروبات
-5.7	-13.5	2.0	1.6	- مواد زراعية خام
-5.4	-23.0	- 10.1	-4.3	- معادن

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي 2016

● التطورات النفطية الدولية:

شهدت أسواق النفط العالمية تطورات عديدة خلال العام موضوع التقرير، فعلى صعيد الكميات المعروضة من النفط الخام، فقد ارتفع متوسط الكميات المعروضة لتصل إلى 97.0 مليون برميل يومياً، وذلك بسبب زيادة إنتاج الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، بالإضافة إلى دخول الصادرات النفطية من جمهورية إيران إلى أسواق النفط العالمية، وعلى نفس السياق ارتفع متوسط الكميات المطلوبة من النفط الخام خلال عام 2016 لتصل إلى 96.6 مليون برميل يومياً. أما على صعيد أسعار النفط الخام فقد سجل الربع الأول من عام 2016 ادنى مستوى لسعر سلة الأوبك منذ عام 2004، ليسجل متوسط سعرها حوالي 30.2 دولار للبرميل، وعادت الأسعار للتعافي مع بداية شهر إبريل، وفيما يلي تفصيل لكل من العرض، الطلب، وأسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

- العرض:

شهد العرض العالمي من النفط الخام خلال عام 2016، ارتفاعاً طفيفاً بنسبة بلغت 0.4% وبمقدار 0.4 مليون برميل في اليوم، ليبلغ في المتوسط 97.0 مليون برميل في اليوم، مقابل 96.6 مليون برميل في اليوم في عام 2015. وكان السبب الرئيسي وراء هذا النمو في العرض العالمي، هو قيام المملكة العربية السعودية بشكل خاص وغيرها من الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، بزيادة الإنتاج ووصله إلى مستويات تاريخية خلال العام 2016، حيث ارتفع متوسط إنتاج منظمة الأوبك خلال عام 2016 إلى مستوياته التاريخية ليصل إلى 39.3 مليون برميل في اليوم، أي بكمية زيادة قدرها 1.2 مليون برميل وبمعدل ارتفاع قدره 3.1%، مقابل 38.1 مليون برميل خلال عام 2015.

- الطلب:

نظراً إلى استمرار انخفاض أسعار النفط العالمية خلال عام 2016، فقد شهد متوسط الطلب العالمي على النفط الخام ارتفاع بنسبة 1.8% ليصل إلى 96.6 مليون برميل في اليوم في عام 2016، مقابل 94.9 مليون برميل في اليوم خلال عام 2015، وقد تركز ارتفاع الطلب على النفط لعام 2016 في ارتفاع الطلب من قبل دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث ارتفع مستوى الطلب من 48.6 مليون برميل في اليوم لعام 2015 ليصل إلى 49.7 مليون برميل في اليوم لعام 2016، أي بمعدل ارتفاع قدره 2.3%، فيما سجل طلب مجموعة الدول الآسيوية ارتفاعاً بمعدل بلغ 4.8% خلال عام 2016 ليصل إلى 13.1 مليون برميل يومياً، مقارنة بكمية قدرها 12.5 مليون برميل يومياً عام 2015، وسجلت الصين ودول أفريقيا أيضاً ارتفاعاً في الطلب على النفط الخام، حيث ارتفع معدل الطلب بنسب بلغت 3.5% و 2.4% على التوالي، وسجلت دول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي أيضاً ارتفاعاً في الطلب على النفط الخام بنسبة 2.9% خلال عام 2016 ليصل متوسط الطلب من النفط الخام إلى 14.1 مليون برميل يومياً مقارنة بكمية قدرها 13.7 مليون برميل يومياً خلال عام 2015.

جدول رقم (8): العرض العالمي للنفط الخام

" مليون برميل في اليوم "

المنطقة	2014	2015	2016				معدل النمو في 2016
			الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
1- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	22.9	23.9	24.0	22.8	23.1	23.7	23.4
أمريكا الشمالية والجنوبية*	19.1	20.5	19.9	19.0	19.3	19.6	19.5
أوروبا**	3.3	3.5	3.6	3.4	3.3	3.6	3.5
دول المحيط الهادي	0.5	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
2- دول خارج المنظمة منها:	29.6	30.0	29.8	29.4	29.4	30.0	29.6
الاتحاد السوفيتي السابق	13.9	14.0	14.3	14.1	14.0	14.5	14.2
أوروبا	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
الصين	4.2	4.3	4.2	4.1	3.9	3.9	4.0
دول آسيوية أخرى	3.5	3.6	3.6	3.6	3.5	3.6	3.6
أمريكا اللاتينية	4.4	4.6	4.4	4.4	4.6	4.6	4.5
الشرق الأوسط	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3
أفريقيا	2.1	2.1	2.0	1.9	1.9	1.9	1.9
3- منظمة الأوبك	36.8	38.1	38.7	39.0	39.5	40.0	39.3
نفط خام	30.5	31.7	32.1	32.4	32.8	33.3	32.6
غاز مسال	6.3	6.2	6.5	6.7	6.8	6.8	6.7
4- عائدات التكرير	2.2	2.2	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3
5- الوقود الحيوي***	2.2	2.3	1.9	2.5	2.7	2.3	2.4
مجموع العرض العالمي	93.7	96.6	96.7	96.0	97.0	98.3	97.0

المصدر: منظمة الطاقة الدولية، تقرير سوق النفط، يناير 2016

* بداية من أغسطس 2012 تم إضافة تشيلي ضمن البلدان الأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

** بداية من أغسطس 2012 تم إضافة إستونيا وسلوفاكيا ضمن البلدان الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

*** بداية من يوليو 2010 يتضمن هذا البند جميع أصناف الوقود الحيوي بما في ذلك وقود الميثانول المنتج في البرازيل

والولايات المتحدة

جدول رقم (9): الطلب العالمي على النفط الخام

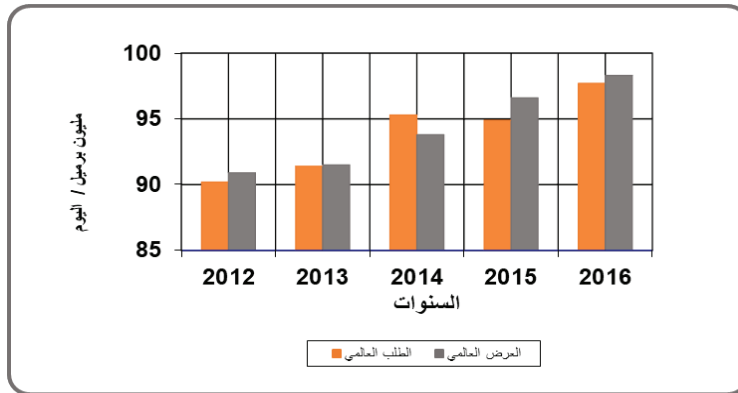
"مليون برميل في اليوم"

معدل النمو في عام 2016	متوسط عام 2016	2016				2015	2014	المنطقة
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول			
1.1	46.9	47.4	47.3	46.0	46.7	46.4	45.8	1. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:
0.4	24.7	24.8	25.0	24.4	24.5	24.6	24.2	أمريكا الشمالية والجنوبية
2.9	14.1	14.2	14.5	14.0	13.7	13.7	13.5	أوروبا
1.3	8.1	8.3	7.8	7.6	8.5	8.0	8.1	دول المحيط الهادي
2.3	49.7	50.3	49.9	49.9	48.8	48.6	47.2	2- دول خارج المنظمة منها:
2.0-	4.8	5.0	4.9	4.6	4.6	4.9	4.7	الاتحاد السوفيتي السابق
0.0	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.6	أوروبا
3.5	11.9	12.0	11.8	12.1	11.8	11.5	10.8	الصين
4.8	13.1	13.5	12.7	13.1	13.1	12.5	12.0	دول آسيوية أخرى
2.9-	6.6	6.7	6.8	6.7	6.5	6.8	6.8	أمريكا اللاتينية
0.0	8.4	8.3	8.9	8.5	8.0	8.4	8.4	الشرق الأوسط
2.4	4.2	4.2	4.1	4.2	4.2	4.1	3.8	أفريقيا
1.8	96.6	97.7	97.2	95.9	95.5	94.9	93.0	مجموع الطلب العالمي

المصدر: منظمة الطاقة الدولية، تقرير سوق النفط، يناير 2016

* بداية من أغسطس 2012 تم إضافة تشيلي ضمن البلدان الأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
 ** بداية من أغسطس 2012 تم إضافة أستراليا وسلوينيا ضمن البلدان الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

شكل (2): العرض والطلب العالمي على النفط الخام والغاز المسال



المصدر: منظمة الطاقة الدولية، تقرير سوق النفط، يناير 2016

- أسعار النفط:

استمرت أسعار النفط الخام في الانخفاض خلال عام 2016 وبشكل ملحوظ، ليصل متوسط سعر سلة الأوبك للعام موضوع التقرير إلى 40.8 دولار للبرميل، ويعتبر هذا السعر هو الأدنى منذ عام 2014، وخلال الربع الأول من عام 2016 انخفض متوسط سعر النفط الخام لسلة أوبك ليصل إلى أدنى مستوى له، إذ سجل متوسط سعر النفط الخام 30.2 دولار للبرميل، كنتيجة لصدور تقارير في بداية الربع الأول، والتي تشير إلى زيادة مخزونات النفط الأمريكية، بالإضافة إلى زيادة المعروض من النفط الخام، خصوصاً بعد دخول الصادرات النفطية الإيرانية إلى أسواق النفط العالمية، ووصول المعروض من أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) إلى مستويات تاريخية. هذا وقد عادت أسعار النفط للتعافي، منذ شهر أبريل من نفس العام إلى أن وصل متوسط السعر خلال الربع الرابع من عام 2016 لسلة الأوبك إلى 47.5 دولار للبرميل، وذلك استجابةً لاتفاقية الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وبعض الدول الأخرى من خارج المنظمة، والذي نصت على خفض الإنتاج بقيمة 1.2 مليون برميل يومياً مع بداية عام 2017.

جدول رقم (10): متوسط أسعار النفط الخام لسلة الأوبك

" دولاراً للبرميل "

2016	2015	السنوات الفترات
30.2	50.3	الربع الأول
42.4	59.9	الربع الثاني
42.9	48.3	الربع الثالث
47.5	39.7	الربع الرابع
40.8	49.5	متوسط العام

المصدر : منظمة الاقطار المنتجة والمصدرة للنفط (الأوبك)، التقرير السنوي 2016

ثانياً: التطورات الاقتصادية العربية

على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين في عدد من الدول العربية، إلا أن البيانات تشير إلى تحسن الاقتصاد العربي خلال العام موضوع التقرير، ويرجع السبب الرئيسي في تحسن النشاط الاقتصادي للبلدان العربية إلى الإصلاحات الاقتصادية في البعض منها، بالإضافة إلى الارتفاع النسبي في أسعار النفط، ولكن ظل النشاط الاقتصادي ضعيفاً ودون مستوياته القياسية السابق، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي العربي إلى 3.3% خلال عام 2016، مقارنة بمعدل 2.6% عام 2015، إلا أنه ومع ارتفاع معدل نمو السكان بنسبة 4.9%، ترتب عليه تراجع متوسط دخل المواطن العربي، ليصل إلى 7,231 دولاراً في عام 2016، مقابل 7,324 دولاراً في عام 2015. وفيما يتعلق بمعدلات التضخم أو مستويات الأسعار، فقد شهدت ارتفاعاً في الدول العربية لتصل 5.3% عام 2016، مقارنة بمعدل بلغ 4.8% في عام 2015، وذلك انعكاساً لارتفاع أسعار عدد من السلع الرئيسية في المنطقة، وخصوصاً الطاقة والسلع الغذائية وغيرها من السلع التي خضعت لإجراءات إلغاء وتقليص الدعم الحكومي في عدد من الدول، هذا بالإضافة إلى الضغوط التضخمية في الأسواق المحلية لبعض الدول، بسبب انخفاض أسعار صرف عملاتها. وعلى صعيد المديونية الخارجية للدول العربية، فقد ارتفعت لتصل إلى 1,032 مليار دولار عام 2016، مقارنة بقيمة بلغت 963 مليار دولار عام 2015، وذلك بسبب إقدام العديد من دول المنطقة على الاقتراض وإصدار سندات دين سيادية لتمويل العجز في موازنتها العامة. في حين انخفضت الاحتياطيات من العملات الأجنبية في الدول العربية لتبلغ 1,060 مليار دولار لعام 2016. وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فقد شهدت تدفقاته الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بمعدل 10%، لتصل إلى نحو 40 مليار دولار عام 2016، وتمثل الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 2.3% فقط من الإجمالي العالمي البالغ 176,0 مليار دولار، و5.2% من إجمالي استثمارات البلدان النامية البالغ 765 مليار دولار عام 2016.

أما حركة التجارة البينية العربية للسلع والخدمات، فقد تراجعت بمقدار 87.5 مليار دولار وبنسبة 3.8%، لتصل إلى 1,971 مليار دولار عام 2016، وفي هذا المجال، انخفضت الصادرات العربية من السلع والخدمات بمقدار 56 مليار دولار وبنسبة 5.6%، لتصل إلى 938 مليار دولار عام 2016. كما انخفضت الواردات العربية من السلع والخدمات بمقدار 22.5 مليار دولار وبنسبة 2.1%، لتصل إلى 1,033 مليار دولار عام 2016.

وفيما يتعلق بنشاط الهيئات المالية العربية ودورها في الاقتصادات العربية خلال عام 2016، يمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1. صندوق النقد العربي:

تأثرت الاقتصادات العربية بالتطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية خلال عام 2016، والمتمثلة في ضعف النمو الاقتصادي العالمي بسبب ضعف مستويات الاستثمار والإنتاجية، وتباطؤ معدلات نمو التجارة الدولية، وغيرها من التطورات الاقتصادية والمالية وتطورات أسواق المال وأسواق السلع الأولية، الأمر الذي أدى بعدد من البلدان العربية المصدرة للنفط لتسجيل عجوزات في موازاناتها العامة وفي حساباتها الجارية، وكمحصلة لهذه التطورات اعتمدت العديد من الدول العربية المصدرة للنفط سياسات مالية تهدف إلى تحقيق الانضباط المالي، كنتيجة لهذه السياسات تراجعت مستويات النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات النفطية وغير النفطية. وفي نفس السياق واجهت البلدان العربية المستوردة للنفط تحديات ناتجة عن تباطؤ مستويات الطلب الخارجي على صادراتها، وتزايد احتياجاتها للتمويل، على الرغم من استفادتها النسبية من تراجع أسعار النفط.

وفي ضوء التطورات السابقة قدم الصندوق خلال عام 2016 ثلاثة قروض للدول الأعضاء، تمثلت في قرضين تعويضيين لكل من الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وجمهورية مصر العربية، وقرض تلقائي للمملكة الأردنية الهاشمية، بقيمة إجمالية بلغت 104.12 مليون دينار عربي حسابي، أي ما يعادل نحو 420 مليون دولار أمريكي، إذ هدفت هذه القروض المقدمة من الصندوق خلال عام 2016 لمعالجة اختلالات موازين المدفوعات في الدول المقترضة، ولتعزيز فرص تحقيق النمو الاقتصادي الشامل

والمستدام، كذلك استحدث الصندوق خلال العام المذكور نافذة إقراضية جديدة لتقديم الدعم للدول الأعضاء في مجال دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي مجال الاستثمار واصل الصندوق نهجه في إتباع سياسة وإستراتيجية استثمار محافظة في إدارة أموال ومخاطر المحافظ الاستثمارية، ساهمت في حماية رأس المال المستثمر، واستمر في تحقيق عوائد إيجابية مستقرة على المستوى الكلي خلال العام 2016، مع المحافظة على نسب متدنية من المخاطر الاستثمارية. يشمل نشاط الصندوق الاستثماري، إضافة إلى توظيف موارده الذاتية على نشاط قبول الودائع من الدول الأعضاء واستثمارها، حيث حافظ الصندوق على مستوى أرصدة مناسبة لهذا النشاط ليعكس استمرار ثقة الدول الأعضاء في الصندوق مستمراً في تطبيق مقررات (بازل 3) لإدارة مخاطر هذا النشاط هذا من جهة. ومن جهة أخرى، واصل الصندوق نشاطه في إدارة الاستثمارات بصورة مباشرة لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وأموال صندوق تقاعد العاملين بالصندوق، كذلك الإشراف على الجزء المدار من أطراف خارجية وذلك وفقاً لسياسة وإستراتيجية الاستثمار الخاصة بكل منها.

وفي مجال أسواق الأوراق المالية العربية، قام الصندوق في عام 2016 بتوفير المعلومات والبيانات حول أداء أسواق الأوراق المالية العربية وأستمر في إصدار النشرات الدورية الفصلية حول أداء هذه الأسواق، بالإضافة إلى إصداره تقريراً سنوياً موجزاً حول أداء أسواق المال العربية في عام 2015 وأهم الأحداث والمستجدات فيها.

وفيما يتعلق بنشاط التقارير والدراسات والبحوث، قام الصندوق خلال عام 2016 بإصدار عدد من التقارير والنشرات والدراسات والبحوث، وذلك في سياق سعيه المتواصل لدعم ومساعدة متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، فقد شملت إصدار تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الذي يتضمن توقعات خاصة بأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة، كما أعد الصندوق كتاب أطر السياسة النقدية في الدول العربية الذي يمثل توثيقاً لفعاليات الاجتماع الأول لفريق عمل السياسة النقدية، الذي نظمه كل من صندوق النقد العربي وبنك التسويات الدولية خلال شهر نوفمبر من عام 2015، إضافة لإصدار دراسة حول انعكاسات انتشار أنشطة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية.

أما فيما يخص المعونة الفنية التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء خلال عام 2016، فقد تركزت على مجالات تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وأسواق السندات الحكومية، وتطوير وتعزيز القدرات في مجال إعداد الإحصاءات الاقتصادية وغيرها من المجالات ذات الصلة، حيث كرس الصندوق نشاط المعونة الفنية لمجال دعم تطوير القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال العربية، تمثلت هذه المعونات في تعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية والمصرفية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والعمل

على توفير الظروف المواتية لتمويل طويل الأجل وتطوير المؤسسات المالية غير المصرفية، والعمل على تطوير وتنشيط أسواق أدوات الدين بالعملة المحلية، إضافة إلى تقوية مقومات الاستقرار المالي والرقابة المصرفية.

أما بالنسبة لنشاط الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات، وضع الصندوق في مقدمة أولوياته خلال عام 2016، مواصلة العمل على الارتقاء بأنشطة التدريب وتحديث المحتوى العلمي لكافة البرامج التدريبية المقدمة، وتوسيع قائمة الأنشطة والبرامج التدريبية، واستخدام برامج تدريبية جديدة، حيث شهد عام 2016 زيادة في عدد الدورات لتصل إلى 28 دورة استفاد منها 748 متدرباً من الكوادر الرسمية العربية، مقارنة بعدد 23 دورة لعام 2015 استفاد منها 605 من الكوادر العربية، حيث تناولت الدورات موضوعات جديدة إضافة للموضوعات القائمة، وذلك استجابة لتطلعات الدول الأعضاء وتلبية احتياجاتهم وتعظيم استفادة كوادرها من الدورات التي يتم وضعها ومراجعتها لمواكبة التطلعات والتطورات بالمنطقة.

جدول رقم (11): المركز المالي الموحد لصندوق النقد العربي كما هو في 2016.12.31

"بألف دينار عربي حسابي"

البند	2015	2016
إجمالي الموجودات	4,079,283	3,743,706
إجمالي حقوق المساهمين	1,146,065	1,201,834
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسات التابعة	116,731	121,430
إجمالي المطلوبات	2,816,487	2,420,442
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات	4,079,283	3,743,706

الدينار العربي الحسابي = 3 وحدات حقوق سحب خاصة، أو ما يعادل 4.6 دولار أمريكي
المصدر: صندوق النقد العربي، أبو ظبي، التقرير السنوي لعام 2016

2. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

واصل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي خلال عام 2016 جهوده من أجل تعزيز الجهود في تنفيذ المشاريع التي تحظى بأولوية عالية في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد حظيت مشاريع البنية الأساسية باهتمام الصندوق في برنامج الإقراض بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات الضرورية وزيادة طاقتها الإنتاجية، وتهيئة المناخ المناسب لتشجيع الاستثمارات الجديدة وتطوير المشاريع القائمة، وفي نفس السياق واصل الصندوق العربي تقديم المعونات القطرية والقومية بهدف توفير الدعم المؤسسي والتدريب، وإعداد الدراسات والبحوث، وعقد الندوات والمؤتمرات.

حيث بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق العربي للقطاع العام خلال العام 2016 الى نحو 9 قروض بقيمة إجمالية قدرها 445.0 مليون دينار كويتي، استفادت منها 6 دول عربية، اسهمت في تمويل 9 مشاريع للقطاع العام منها 8 مشاريع جديدة وقدرت التكاليف الإجمالي لهذه المشاريع بنحو 1.9 مليار دينار كويتي، وبلغت نسبة مساهمة القروض المقدمة إلى إجمالي تكلفة تلك المشاريع حوالي 23.5%، حيث حظيت مشاريع قطاع الطاقة والكهرباء بالمركز الأول في قائمة المشاريع المعتمدة خلال العام موضوع التقرير، إذ بلغت نسبة القروض المقدمة لها نحو 28.1% من إجمالي القروض المقدمة، تليها مشاريع قطاع المياه والصرف الصحي ومشاريع القطاع الزراعي والري والتنمية الريفية بنسبه بلغت 28.1% لكل منهما، ثم مشاريع قطاع النقل والاتصالات بنسبه بلغت 22.5%.

كما واصل الصندوق العربي دعم وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية، حيث ساهم الصندوق في رأس مال 7 شركات تابعة للقطاع الخاص بمبلغ إجمالي قدره 31.7 مليون دينار كويتي، وذلك بالإضافة إلى المساهمة في رأس مال صندوق مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بقيمة بلغت نحو 10.0 مليون دينار كويتي.

وبلغ المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق العربي للقطاعين العام والخاص 650 قرصاً بقيمة إجمالية بلغت نحو 9.3 مليار دينار كويتي منذ بدء عملياته عام 1974 وحتى نهاية عام 2016، استخدمت لتمويل 550 مشروعاً في 17 دولة عربية، وغطت نحو 25.6% من التكلفة الاجمالية للمشاريع الممولة، وقد حظيت مشاريع البنى الأساسية

بالمرتبة الأولى في قائمة المشاريع الممولة خلال تلك الفترة بنسبة بلغت 69.8% من إجمالي قيمة القروض، تليها مشاريع القطاعات الإنتاجية بنسبة 20.0%، ومشاريع قطاعات الخدمات الاجتماعية بنسبة 7.1%، ومشاريع القطاعات الأخرى بنسبة 3.1%. ومن بين إجمالي قروض الصندوق العربي، بلغ العدد التراكمي للقروض المقدمة إلى القطاع الخاص 14 قرصاً بقيمة إجمالية قدرها 56.0 مليون دينار كويتي، وبلغ إجمالي قيمة السحوبات من القروض المقدمة للقطاعين الخاص والعام حتى نهاية العام حوالي 6.0 مليار دينار كويتي، أي حوالي 76.1% من صافي القروض النافذة.

أما فيما يتعلق بالمعونات فقد قدم الصندوق العربي 20 معونة قطرية وقومية خلال عام 2016، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 3.9 مليون دينار كويتي، منها 10 معونات قطرية بقيمة إجمالية حوالي 2.1 مليون دينار كويتي، خصص منها حوالي 83.3% لأنشطة الدعم المؤسسي والتدريب ونحو 16.2% للدراسات العامة والبحوث، وحوالي 0.5% للندوات والمؤتمرات، وبلغ عدد المعونات القومية التي قدمها الصندوق العربي خلال العام موضوع التقرير 10 معونات قومية قيمتها الإجمالية حوالي 1.8 مليون دينار كويتي، خصص منها حوالي 85.4% لأنشطة الدعم المؤسسي والتدريب، وحوالي 9.0% للندوات والمؤتمرات، وحوالي 5.6% الدراسات العامة والبحوث، كما واصل الصندوق العربي الإسهام في تمويل البرامج العاجلة لدعم الشعب الفلسطيني وقدم خلال العام حوالي 15.3 مليون دينار كويتي للإسهام في تمويل المرحلة الرابعة عشر من هذا البرنامج.

بلغ العدد التراكمي للمعونات التي قدمها الصندوق العربي منذ بداية نشاطه وحتى نهاية العام موضوع التقرير نحو 1,111 معونة، بقيمة إجمالية قدرها 373.7 مليون دينار كويتي، منها 586 معونة قطرية بقيمة إجمالية قدرها 149.3 مليون دينار كويتي، و525 معونة قومية بقيمة إجمالية بنحو 65.7 مليون دينار كويتي، وبلغت نسبة السحوبات من صافي قيمة هذه المعونات حوالي 82.3%.

ومن ناحية أخرى أظهرت الحسابات الختامية للصندوق العربي عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 أن إجمالي دخل الصندوق العربي بلغ نحو 82.1 مليون دينار كويتي، مقابل حوالي 96.5 مليون دينار كويتي في عام 2015، وأن الإنفاق الإداري خلال عام 2016 بلغ حوالي 8.52 مليون دينار كويتي، مقابل إنفاق إداري نحو 8.51

مليون دينار كويتي لعام 2015، وبلغ صافي الربح 59.2 مليون دينار كويتي، مقابل نحو 77.5 مليون دينار كويتي في عام 2015، وبلغ إجمالي حقوق الدول الأعضاء بنهاية عام 2016 حوالي 3,333.5 مليون دينار كويتي، مقابل حوالي 3,223.7 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2015.

جدول رقم (12): أهم البيانات المالية عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في 2016.12.31

" مليون دينار كويتي "

2016	2015	البيان
2,740.8	2,660.3	رأس المال
3,333.5	3,223.7	مجموع الموارد
القروض:		
9	15	عدد اتفاقيات القروض الموقعة خلال العام
445.0	426.0	إجمالي قيمة اتفاقيات القروض الموقعة خلال العام
650.0	641	العدد الإجمالي للقروض
9,269.7	8,824.7	الإجمالي التراكمي للقروض الموقعة
6,013.8	5,809.8	الإجمالي التراكمي للسحوبات من القروض
3,202.1	3,038.5	الإجمالي التراكمي للأقساط المسددة
2,811.7	2,771.3	إجمالي الدين القائم
المعونات:		
1,111	1,091	العدد الإجمالي للمعونات القطرية والقومية
215.0	211.1	الإجمالي التراكمي للمعونات القطرية والقومية
294.9	162.6	الإجمالي التراكمي للسحوبات من المعونات القطرية والقومية
129.1	135.8	الإجمالي التراكمي للبرنامج العاجل لدعم الشعب الفلسطيني
142.8	113.1	الإجمالي التراكمي للسحوبات من البرنامج العاجل

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، التقرير السنوي لعام 2016

3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان التي أبرمتها المؤسسة كما هي في نهاية عام 2016 نحو 1,325.1 مليون دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 1,127.1 مليون دولار أمريكي خلال عام 2015 أي بزيادة نسبتها نحو 17.6%.

- عقود ضمان الاستثمار:

بلغت قيمة عقود ضمان الاستثمار المبرمة خلال عام 2016 نحو 179.6 مليون دولار أمريكي، تمثل ما نسبته 13.5% من القيمة الإجمالية لعقود الضمان.

- عقود تأمين ائتمان الصادرات:

بلغت عقود تأمين ائتمان الصادرات 850.4 مليون دولار تمثل ما نسبته 64.2% من القيمة الإجمالية لعقود الضمان.

- عقود إعادة التأمين الوارد:

بلغت قيمة العمليات المسندة للمؤسسة بموجب اتفاقيات إعادة التأمين النسبية والاختيارية 395.1 مليون دولار أمريكي، تمثل ما نسبته 22.3% من القيمة الإجمالية لعقود الضمان.

هذا وقد استفاد من الضمانات التي تقدمها المؤسسة خلال عام 2016 مستثمرون ومصدرون ومؤسسات مالية من 16 دولة عربية وغير عربية وعدد من المصارف العربية والمشاركة، جاء في مقدمة الدول المستفيدة من الضمان دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 19.7%، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 19.3%، دولة الكويت 17.4%، الجمهورية الجزائرية 7.6%، البنوك العربية والمشاركة 7.4%، الجمهورية التونسية 6.8%، وبقية الدول العربية الأخرى المستفيدة وبنسب متفاوتة. وبلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع 63 دولة، منها 17 دولة عربية تصدرتها الجمهورية اللبنانية بنسبة 13.2%، وجمهورية مصر العربية 13.0%، والجمهورية الجزائرية 10.4%، ثم الجمهورية التونسية 9.2%، ثم المملكة العربية السعودية 8.0%، فيما توزعت بقية العقود على 46 دولة بما نسبته 15.5% من قيمة العقود.

وقد أظهرت الميزانية العمومية للمؤسسة كما هي في 31 ديسمبر 2016 أن إجمالي موجودات المؤسسة بلغ 139,991,854 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 456,967,044 دولاراً أمريكياً، ولقد توزعت نسب الموجودات بصورة أساسية بين الاستثمارات 75.6% والنقدية والودائع المالية 22.7% والموجودات الأخرى 1.7%، كما بلغت حقوق الملكية في 31 ديسمبر 2016 مبلغ 132,087,081 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 431,163,966 دولاراً أمريكياً، وبلغ مجموع الأرباح التشغيلية 5,132,209 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 16,752,763 دولاراً أمريكياً، في حين بلغت المصروفات العمومية والإدارية نحو 2,982,584 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 9,735,871 دولاراً أمريكياً، وبذلك يكون صافي نتائج أعمال السنة 2016 ربحاً قدره 2,149,625 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 7,016,892 دولاراً أمريكياً، مقارنة بصافي ربح بلغ قدره 3,691,450 ديناراً كويتياً أي ما يعادل 12,049,780 دولاراً أمريكياً خلال عام 2015.

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً : القطاع الحقيقي

● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

تشير البيانات المتوفرة من وزارة التخطيط إلى أن النمو الاقتصادي في ليبيا شهد انخفاضاً خلال عام 2016، وذلك نتيجة الانخفاض في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي بسبب إغلاق الموانئ النفطية، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 2.7%، مقابل معدل انخفاض بلغت نسبته حوالي 4.04% في عام 2015. وعلى الرغم من التحسن الطفيف في معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بحوالي 0.2% إلا أن معدل نمو الناتج المحلي النفطي سجل انخفاضاً بحوالي 7.5%، وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2016 (أسعار 2013) نحو 80.9 مليار دينار، مقابل 83.1 مليار دينار في عام 2015، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي النفطي الحقيقي 28.9 مليار دينار، كما بلغت قيمة الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي 51.9 مليار دينار.

وقد أدى هذا التراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 11,970.6 دينار خلال عام 2015، إلى 11,440.1 دينار خلال عام 2016.

● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي:

سجلت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال عام 2016 نمواً طفيفاً بلغت نسبته 0.2% ليصل إلى 74.7 مليار دينار، مقارنة بنحو 74.5 مليار دينار خلال عام 2015. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع الناتج المحلي غير النفطي من 58.0 مليار دينار خلال عام 2015 إلى حوالي 63.5 مليار دينار في عام 2016 مسجلاً معدل نمو بلغ 9.4%، وفي المقابل شهد الناتج المحلي النفطي تراجعاً ملحوظ حيث انخفض من 16.5 مليار دينار في عام 2015 إلى حوالي 11.2 مليار دينار عام 2016، بمعدل انخفاض بلغت نسبته 32.1%.

وقد انعكس هذا التباطؤ في وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك من 10,722.4 دينار خلال عام 2015، إلى 10,557.6 دينار خلال عام 2016.

جدول رقم (13): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2013)

"مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2014	2015	2016	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	2,360.3	2,015.1	1,511.5	-25.0
صيد الأسماك	93.8	98.8	91.6	-7.3
التعدين واستغلال المحاجر	29,741.8	30,289.1	27,985.2	-7.6
الصناعات التحويلية	3,305.7	2,998.1	2,939.5	-2.0
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,117.9	1,905.7	1,941.2	1.9
الإشاعات	1,791.4	1,443.2	1,638.0	13.5
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	5,738.4	3,306.3	5,487.6	66.0
الفنادق والمطاعم	240.5	207.9	142.4	-31.5
النقل والتخزين والاتصالات	5,132.3	4,296.9	3,951.3	-8.0
الوساطة المالية	4,025.8	3,701.8	3,574.2	-3.4
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	7,501.2	8,566.2	7,846.9	-8.4
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	25,021.0	24,615.8	24,104.6	-2.1
التعليم*	34.4	36.6	30.7	-16.1
الصحة والعمل الاجتماعي*	107.4	110.4	93.7	-15.1
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	134.7	134.6	88.5	-34.2
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-697.6	-579.1	534.5	-192.3
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	86,649.2	83,147.5	80,892.6	-2.7
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	30,907.0	31,294.2	28,949.7	-7.5
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	55,742.2	51,853.2	51,942.9	0.2

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة التخطيط
* تشمل القطاعين الخاص والعام

جدول رقم (14): هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

"نسبة من الإجمالي"

2016	2015	2014	النشاط الاقتصادي
1.87	2.42	2.72	الزراعة والصيد والحراجة
0.11	0.12	0.11	صيد الأسماك
34.60	36.43	34.31	التعدين واستغلال المحاجر
3.63	3.61	3.82	الصناعات التحويلية
2.40	2.29	2.44	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
2.02	1.74	2.07	الإنشاءات
6.78	3.98	6.62	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية
0.18	0.25	0.28	الفنادق والمطاعم
4.88	5.17	5.92	النقل والتخزين والاتصالات
4.42	4.45	4.56	الوساطة المالية
9.70	10.30	8.66	الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية
29.80	29.60	28.88	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري
0.04	0.04	0.04	التعليم*
0.12	0.13	0.12	الصحة والعمل الاجتماعي*
0.11	0.16	0.16	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى
0.66	0.70	0.81	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة
100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ووزع بين:
35.79	37.64	35.67	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما
64.21	62.36	64.33	الأنشطة الاقتصادية الأخرى

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة التخطيط
* تشمل القطاعين الخاص والعام

جدول رقم (15): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

متوسط نصيب الفرد "بالدينار"	عدد السكان* "بالآلاف"	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "مليون دينار"	السنوات
12,699.6	6,823	86,649.2	2014
11,970.6	6,946	83,147.5	2015
11,440.1	7,071	80,892.6	2016

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة التخطيط
* تقديرات

جدول رقم (16): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

" مليون دينار "

النشاط الاقتصادي	2014	2015	2016	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	2,469.2	2,832.4	3,057.1	7.9
صيد الأسماك	98.0	119.1	143.3	20.3
التعدين واستغلال المحاجر	26,723.5	16,021.4	10,907.3	-31.9
الصناعات التحويلية	3,332.7	2,786.3	2,536.6	-9.0
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,088.5	2,220.0	2,147.8	-3.3
الإنشاءات	1,997.2	2,408.4	2,504.8	4.0
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	5,499.1	3,095.8	7,618.9	146.1
الفنادق والمطاعم	246.3	251.9	231.4	-8.1
النقل والتخزين والاتصالات	5,199.6	4,265.9	4,130.8	-3.2
الوساطة المالية	3,998.1	3,559.9	3,604.0	1.2
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	7,646.8	8,846.3	8,414.2	-4.9
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	26,654.8	28,405.4	29,674.7	4.5
التعليم*	35.4	42.1	50.5	20.0
الصحة والعمل الاجتماعي*	109.6	117.0	144.1	23.2
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	135.2	164.1	149.2	-9.1
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-749.5	-658.6	-662.0	0.5
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	85,484.5	74,477.5	74,652.7	0.2
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	27,782.5	16,495.2	11,195.8	-32.1
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	57,702.0	57,982.3	63,456.9	9.4

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة التخطيط
* تشمل القطاعين الخاص والعام

جدول رقم (17): هيكل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

نسبة من الإجمالي "

النشاط الاقتصادي	2014	2015	2016
الزراعة والصيد والحراجة	2.89	3.80	4.10
صيد الأسماك	0.11	0.16	0.19
التعدين واستغلال المحاجر	31.26	21.51	14.61
الصناعات التحويلية	3.90	3.74	3.40
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2.44	2.98	2.88
الإنشاءات	2.34	3.23	3.36
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	6.43	4.16	10.21
الفنادق والمطاعم	0.29	0.34	0.31
النقل والتخزين والاتصالات	6.08	5.73	5.53
الوساطة المالية	4.68	4.78	4.83
الأنشطة العقارية والابحار وأنشطة المشاريع التجارية	8.95	11.88	11.27
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	31.18	38.14	39.75
التعليم*	0.04	0.06	0.07
الصحة والعمل الاجتماعي*	0.13	0.16	0.19
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.16	0.22	0.20
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.88	0.88	0.89
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	100.0	100.0	100.00
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	32.50	22.15	15.00
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	67.50	77.85	85.00

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة التخطيط
* تشمل القطاعين الخاص والعام

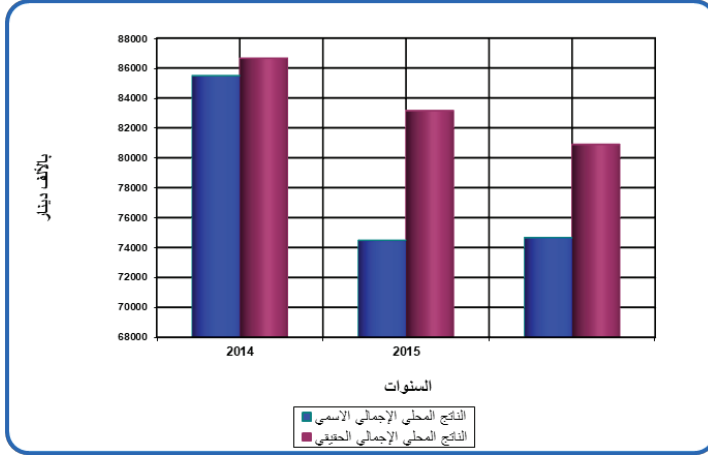
جدول رقم (18): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية " مليون دينار "	عدد السكان* " بالآلاف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار "
2014	85,484.5	6,823	12,525.9
2015	74,477.5	6,946	10,722.4
2016	74,652.7	7,071	10,557.6

المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة التخطيط

*تقديرات

شكل (3): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي



المصدر: إدارة الحسابات القومية - وزارة التخطيط

● معدل التضخم:

أظهرت بيانات مصلحة الإحصاء والتعداد لعام 2016، أن معدل التضخم وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك قد سجل ارتفاعاً بلغ نسبته 25.9% في نهاية عام 2016، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 184.2 عام 2015 إلى 231.9 عام 2016، حيث تركز هذا الارتفاع في مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، والتي تعتبر المحرك الرئيسي للرقم القياسي لأسعار المستهلك بسبب وزنها الذي بلغ 366 في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث ارتفع من 214.7 في نهاية عام 2015 إلى 278.7 في نهاية عام 2016 أي بمعدل نمو بلغت نسبته 29.8%.

أما المحركات الأخرى للرقم القياسي لأسعار المستهلك، تتمثل في مجموعة السكن ومستلزماته والذي يبلغ وزنه 233 من سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك وقد ارتفع بنسبة 3.1% في نهاية عام 2016، وكذلك مجموعة النقل والمواصلات والذي يبلغ نسبته 112 من سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك وارتفع بنسبة 10.4% في نهاية عام 2016، في حين ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك لمجموعة الملابس والأقمشة والأحذية بنسبة 42.4%، ليصل إلى 254.9 في نهاية عام 2016، وكذلك ارتفع الرقم

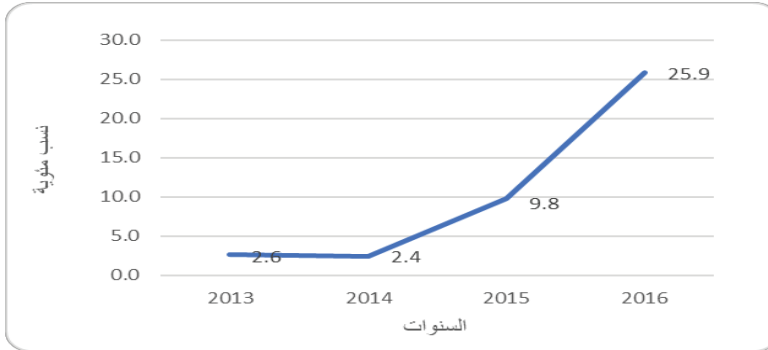
القياسي لكل من أثاث المسكن، التعليم والثقافة والتسليّة و سلع وخدمات ومتفرقة بنسبة 65.3%، 34.6% و 38.2% على التوالي في نهاية عام 2016.

**جدول رقم (19): الرقم القياسي لأسعار المستهلك
(100=2003)**

المجموعات الرئيسية	الوزن	2014	2015	2016	معدل التضخم %
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	366	186.2	214.7	278.7	29.8
الملابس والأقمشة والأحذية	73	148.6	179.0	254.9	42.4
السكن ومستلزماته	233	159.9	162.1	167.1	3.1
أثاث المسكن	59	143.6	148.5	245.5	65.3
العناية الصحية	40	212.1	228.3	308.0	34.9
النقل والمواصلات	112	163.9	164.4	181.5	10.4
التعليم والثقافة والتسليّة	64	124.7	134.4	180.8	34.6
سلع وخدمات متفرقة	53	153.4	186.3	257.6	38.2
الرقم القياسي العام	1000	167.7	184.2	231.9	25.9
معدل التضخم السنوي %	-	2.4	9.8	25.9	-

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد-وزارة التخطيط

شكل (4): معدل التضخم السنوي



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد-وزارة التخطيط

● العاملون بالنشاط الاقتصادي:

نظرا لعدم توفر بيانات عن سنوات 2014، 2015 و 2016 سنقوم باستعراض البيانات المتوفرة عن عام 2013، حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد عن العاملين بالنشاط الاقتصادي خلال عام 2013، وتوزيعهم حسب الأنشطة

الاقتصادية بأن عدد العاملين بهذه الأنشطة بلغ نحو 1,688 ألف عامل، مقابل 1,524 ألف عامل خلال عام 2012، بارتفاع قدره 164 ألف عامل أي ما نسبته 10.8%. وبتوزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية يمكن ملاحظ أن قطاع الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي استحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي حجم الاستخدام، إذ شكل حوالي 37.5%، يليه قطاع التعليم بنسبة 31.5%، ثم قطاع الصحة بنسبة 7.4%، فيما شكلت باقي القطاعات نسب مختلفة تراوحت ما بين 4.8% لقطاع تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتصلة بها و 0.1% الأنشطة الأخرى.

**جدول رقم (20): توزيع حجم الاستخدام حسب الأنشطة الاقتصادية
خلال الفترة (2012-2013)**

2013		2012		أقسام النشاط الاقتصادي
الأهمية النسبية	عدد العاملين	الأهمية النسبية	عدد العاملين	
0.8	13,940	0.8	12,950	الزراعة والصيد واستغلال الغابات
1.2	20,075	2.4	35,913	التعدين واستغلال المحاجر
4.4	74,934	4.0	61,565	الصناعات التحويلية
2.5	42,717	2.9	44,243	الكهرباء والغاز والمياه
1.6	27,287	1.8	27,158	التشييد والبناء
4.8	80,415	5.6	85,845	تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتصلة بها
0.1	2,293	0.4	5,586	خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق
4.5	75,950	4.5	69,316	النقل والتخزين والمواصلات
1.5	25,984	1.8	26,761	الوساطة المالية
0.8	13,947	1.1	16,136	أنشطة العقارات والتأجير وخدمات الاعمال
37.5	632,833	34.6	526,783	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي
31.5	532,334	32.0	487,956	التعليم
7.4	125,448	6.8	104,324	الصحة والعمل الاجتماعي
1.1	19,058	1.3	19,361	خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية
0.1	934	0.02	262	انشطة أخرى
100.0	1,688,149	100.0	1,524,159	المجموع

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

● التطورات النفطية المحلية

لم يكن المشهد في القطاع النفطي الليبي خلال العام موضوع التقرير مغايراً بشكل كبير عما كان عليه في عام 2015، فقد استمرت أزمة اقفال الموانئ النفطية خاصة في منطقة الهلال النفطي، بالإضافة إلى بعض العراقيل والصعوبات كانقطاع إمدادات الكهرباء، الأمر الذي نتج عنه انخفاض طفيف في كميات النفط المنتجة، مقارنة بما كانت عليه في عام 2015، إذ انخفض المتوسط اليومي لإنتاج النفط ليصل إلى 400 ألف برميل. وفيما يتعلق بالاحتياطي النفطي لليبيا خلال عام 2016، فقد ظل عند نفس المستوى، وذلك لتوقف عمليات الاستكشاف والتنقيب، بسبب الظروف المشار إليها سابقاً، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن معظم الشركات والخبرات الأجنبية غادرت البلاد وأوقفت نشاطها، وبذلك استقر احتياطي ليبيا المعلن عنه عند 48.47 مليار برميل من النفط الخام، و51,549 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي خلال العام موضوع التقرير.

- الإنتاج المحلي من النفط الخام:

سجل إنتاج النفط الخام خلال عام 2016 انخفاضاً طفيفاً بمقدار 8.7 مليون برميل وبنسبة انخفاض بلغت 6% ليصل إلى 137.9 مليون برميل، مقابل 146.6 مليون برميل خلال عام 2015، حيث استقر متوسط الإنتاج اليومي في حدود 400 ألف برميل خلال عام 2016، ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى استمرار إغلاق الموانئ النفطية في منطقة الهلال النفطي التي تضم أكبر الموانئ النفطية في ليبيا، بالإضافة إلى الصراعات المسلحة التي شهدتها هذه المنطقة خلال العام موضوع التقرير، لا سيما وأن القدرة الاستيعابية لمنطقة الهلال النفطي تقدر بحوالي 500 ألف برميل في اليوم.

أما بالنسبة لتوزيع الإنتاج حسب الشركات المنتجة كما هو مبين بالجدول رقم (21)، فإن انخفاض معدلات إنتاج جُل الشركات المنتجة، ساهم في انخفاض معدلات إجمالي الإنتاج بنسب متفاوتة، حيث احتلت شركة الخليج العربي المرتبة الأولى إذ بلغ إنتاجها خلال عام 2016 حوالي 77.5 مليون برميل، مسجلة بذلك معدل انخفاض سنوي وصل 1.3%، وشكل إنتاجها 56.2% من إجمالي الكميات المنتجة، كما انخفض إنتاج شركة سرت من 19.8 مليون برميل عام 2015 إلى 17.5 مليون برميل عام 2016، كما انخفضت نسبة مساهمتها من 13.5% من إجمالي الكميات المنتجة عام 2015 إلى 12.8% عام

2016، وتراجع إنتاج شركة مليته للنفط (إيني) لتحل المركز الثالث ليصل إنتاجها إلى 16.3 مليون برميل عام 2016 موزعة على النحو التالي: (10.9 مليون برميل بالمنطقة المغمورة، 5.3 مليون برميل بالمنطقة اليابسة) مقابل 27.5 مليون برميل عام 2015 موزعة على النحو التالي: (12.3 مليون برميل بالمنطقة المغمورة و15.2 مليون برميل بالمنطقة اليابسة)، وكانت نسبة مساهمتها 11.8% من إجمالي الكميات المنتجة، أما شركة المبروك (توتال) فكانت في المركز الرابع بإنتاج قدره 12.2 مليون برميل وهو ما يشكل 8.8% من إجمالي الكمية المنتجة، وجاءت شركة فنترسهال في المركز الخامس بنسبة إنتاج قدرها 2.7% من إجمالي الكميات المنتجة ليصل إنتاجها إلى 3.8 مليون برميل، أما باقي الشركات فقد تراوحت مساهماتها بين 0.7% و0.9% خلال نفس العام.

أما فيما يخص نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط في الشركات التشغيلية الواردة بالجدول رقم (21) ونظراً لعدم حدوث أي تغييرات في الاتفاقيات المبرمة، فيلاحظ أن نسب المشاركة في رأس المال والتشغيل لم تتغير بين المؤسسة والشركاء الأجانب، واستمرت على النحو التالي: امتلاك المؤسسة لشركتي الخليج العربي وسرت ملكية كاملة، حيث بلغت كل من النسبة التشغيلية والنسبة الرأسمالية للمؤسسة فيهما نسبة 100%، وبلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة في شركة أكاكوس (رييسول) 88.8%، فيما بلغت النسبة الرأسمالية 50.0%، أما شركات الزويتينة والهروج (فيبا) ، فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 88.0%، في حين بلغت النسبة الرأسمالية في كل واحدة منها 50%، أما شركة مليته للنفط (إيني للنفط) فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 85.5%، فيما بلغت النسبة الرأسمالية 50%، أما باقي الشركات والمتمثلة في (أو أم في)، مليته للغاز (إيني غاز)، الواحة والمبروك (توتال)، فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 65%، 85.5%، و59.2% و50% لكل منها على التوالي ، أما النسبة الرأسمالية فقد بلغت في كل واحدة منها 50%، ما عدا شركة الواحة التي بلغت فيها هذه النسبة 59.2%.

جدول رقم (21): توزيع إنتاج النفط الخام حسب الشركات

" مليون برميل "

2016		2015		نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط %		الشركات المنتجة
الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	رأسمالي	تشغيلي	
56.2	77.5	53.5	78.5	100.0	100.0	الخليج العربي
4.1	5.7	0.2	0.3	59.2	59.2	الواحة
11.8	16.3	18.8	27.5	50.0	85.5	مليتيه للنفط (إيني)
0.7	1.0	0.1	0.1	50.0	88.8	للنفط
2.8	3.8	2.6	3.8	-	-	أكاكوس (رييسول)
12.8	17.5	13.5	19.8	100.0	100.0	فنترسهال
1.9	2.6	1.4	2.1	50.0	88.0	سرت
0.9	1.3	1.3	1.9	50.0	88.0	الهروج (فيبا)
8.8	12.2	8.6	12.6	50.0	50.0	الزويتينة
-	-	-	-	50.0	65.0	المبروك (توتال)
-	-	-	-	-	-	أو إم في
100.0	137.9	100.0	146.6			المجموع
	0.4		0.4			متوسط الإنتاج اليومي

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط

- صادرات النفط الخام:

من خلال البيانات المتوفرة عن كمية الصادرات النفطية في الجدول رقم (22)، يلاحظ أن الكميات المصدرة من النفط شهدت انخفاضاً خلال عام 2016، لتصل إلى 111.3 مليون برميل، مقابل 118.2 مليون برميل في عام 2015، مسجلةً بذلك انخفاضاً قدره 6.9 مليون برميل، وبنسبة انخفاض بلغت 5.8%.

أما فيما يتعلق بتوزيع كمية الصادرات النفطية حسب الشركات المصدرة خلال عام 2016، فإن المؤسسة الوطنية للنفط لازالت تصدر مجموعة الشركات المصدرة للنفط، حيث بلغت كمية صادراتها 100.7 مليون برميل، أي ما يعادل 90.5% من إجمالي الكميات المصدرة، وتأثرت عمليات تصدير النفط بإغلاق الموانئ النفطية.

جدول رقم (22): توزيع صادرات النفط حسب الشركات

"مليون برميل"

الشركات	2015		2016	
	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي
المؤسسة الوطنية للنفط	110.3	93.3	100.7	90.5
فنترسهال	3.5	3.0	5.3	4.8
مليتة للنفط (إيني للنفط)	1.2	1.0	1.8	1.6
أو . ام . في	0.04	0.0	0.3	0.3
المبروك (توتال)	2.5	2.1	2.4	2.2
أكاكوس (رييسول)	0	0.0	0	0.0
ساجا	0	0.0	0	0.0
هسكي	0	0.0	0	0.0
بتروكندا	0	0.0	0.2	0.2
أ . أن . أي شمال إفريقيا	0.6	.0	0.0	0.0
المؤسسة الوطنية للنفط الكورية	0	0.0	0.0	0.0
او كسيدنتال	0.1	0.1	0.0	0.0
إميرادا	0	0.0	0.0	0.0
ماراثون	0	0.0	0.6	0.5
كونكوفيليس	0	0.0	0	0.0
المجموع	118.2	100.0	111.3	100.0
متوسط الصادرات اليومي	0.41		0.32	

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط

- أسعار النفط الخام:

نظراً للتطورات التي شهدتها السوق العالمي للنفط خلال عام 2016، فقد انخفض متوسط أسعار النفط الليبي ليصل إلى 41.60 دولاراً للبرميل مقابل 50.5 دولار للبرميل في المتوسط عام 2015 بمعدل انخفاض قدره 17.6%، هذا وقد استمرت استعادة الخام الليبي من الهامش الكبير الذي حققه خام برنت على الأنواع الأخرى من النفط والتي ساهمت بشكل كبير في تعويض النقص الملحوظ في امدادات النفط الليبي في السوق العالمي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (23).

جدول رقم (23): متوسط الأسعار الدولية لأنواع النفط الخام المحلي

" دولاراً لكل برميل "

نوع الخام	2012	2013	2014	2015	2016
البريقة	107.34	108.39	94.45	51.76	43.30
الزويتينة	111.17	108.52	110.42	57.58	44.88
سيرتكا	109.04	108.07	87.74	-	-
السدر	110.57	107.42	86.07	-	47.20
ابو الطفل	112.57	108.27	110.36	60.77	45.22
السريبر	110.54	106.87	90.89	54.31	44.97
مسلة	110.20	106.68	92.58	47.67	40.90
أمن	111.99	107.18	84.14	57.10	47.96
البوري	110.21	107.48	99.49	50.21	38.21
الشرارة	110.90	109.00	98.71	-	-
الجرف	110.72	108.21	96.32	52.00	39.62
ملبنة	110.35	109.12	97.18	52.69	-
الوفاء	-	-	-	40.66	-
المتوسط العام	111.1	107.9	95.7	50.5	41.60

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- إنتاج الغاز الطبيعي:

شهد إنتاج الغاز الطبيعي في ليبيا انخفاضاً خلال عام 2016، حيث شكلت نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المصاحب من إجمالي الإنتاج 16.9%، في حين كانت نسبة إنتاج الغاز غير المصاحب إلى إجمالي الإنتاج 83.1%، ويعزى السبب وراء انخفاض نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المصاحب، إلى انخفاض إنتاج النفط الخام خلال عام 2016، حيث تظهر البيانات الواردة بالجدول رقم (24)، أن المتوسط السنوي لإنتاج الغاز الطبيعي قد انخفض بمقدار 11.5 مليار قدم مكعب، بنسبة 1.5% ليصل إلى 775.9 مليار قدم مكعب، مقابل 787.4 مليار قدم مكعب خلال عام 2015، وتبعاً لذلك انخفض متوسط الإنتاج اليومي من 2.157 مليار قدم مكعب خلال عام 2015 إلى 2.126 مليار قدم مكعب خلال عام 2016.

جدول رقم (24): المتوسط اليومي والمتوسط السنوي لإنتاج الغاز الطبيعي

السنوات	الإنتاج (مليار قدم مكعب)	
	المتوسط اليومي	المتوسط السنوي
2010	2.956	1078.8
2011	2.052	738.9
2012	2.267	827.5
2013	1.954	713.4
2014	2.033	742.1
2015	2.157	787.4
2016	2.126	775.9

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية :

شهد عام 2016 انخفاضاً في الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية، حيث تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (25) بأن الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية قد انخفض من 4,202.3 ألف طن متري خلال عام 2015 ليصل إلى 3,944.8 ألف طن متري خلال عام 2016، مسجلاً انخفاضاً قدره 257.5 ألف طن متري، وبنسبة انخفاض بلغت 6.1%.

جدول رقم (25): الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

2016		2015		2014		المشتقات
من الإجمالي %	الكمية	من الإجمالي %	الكمية	من الإجمالي %	الكمية	
47.0	1,854.2	37.2	1,796.3	37.2	1,785.9	زيت الوقود الثقيل
23.2	916.8	26.7	1,003.0	26.7	1,278.4	زيت الغاز (ديزل)
13.1	518.2	14.2	539.2	14.2	681.5	نافثا
5.7	226.1	10.1	360.4	10.1	483.7	كيروسين بنوعيه
10.1	399.3	10.7	459.0	10.7	515.7	بنزين 95
0.8	30.2	1.1	44.3	1.1	51.1	غاز مسال
100.0	3,944.8	100.0	4,202.3	100.0	4,796.3	الإجمالي

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- الإنتاج المحلي من البتروكيماويات:

شهد الإنتاج المحلي من البتروكيماويات في عام 2016 انخفاضاً بمقدار 202.5 ألف طن متري، بنسبة انخفاض قدرها 23.3%، لتصل إلى 667.2 ألف طن متري، مقابل 869.7 ألف طن خلال عام 2015.

جدول رقم (26): الإنتاج المحلي من البتروكيماويات

" ألف طن متري "

2016		2015		2014		المنتجات
الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	
243.7	36.5	341.6	39.3	164.2	24.3	اليوريا
160.2	24.0	207.7	23.9	262.1	38.7	الميثانول
263.3	39.5	320.4	36.8	250.3	37.0	الأمونيا
667.2	100.0	869.7	100.0	676.6	100.0	الإجمالي

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

- الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية:

شهد الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية خلال عام 2016 انخفاضاً ملحوظاً، حيث انخفض بمقدار 956.6 ألف طن متري، أي بنسبة انخفاض بلغت 9.8%، ليصل إلى 8,805.1 ألف طن متري خلال 2016، مقابل 9,761.7 ألف طن متري خلال عام 2015.

جدول رقم (27): الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

2016		2015		2014		المشتقات
الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	
269.3	3.0	264.3	2.7	302.5	2.6	الغاز المسال
3,955.1	44.9	3,732.4	38.2	3,822.3	32.7	بنزين
187.0	2.1	181.9	1.9	342.1	2.9	كيروسين بنوعيه
3,078.9	35.0	4,217.6	43.2	5,496.3	47.0	وقود الديزل
1,314.8	15.0	1,365.5	14.0	1,719.2	14.7	زيت الوقود الثقيل
-	-	18	0.2	0.0	0.0	بنزين طيران
8,805.1	100.0	9,761.7	100.0	11,682.4	100.0	المجموع

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

ثانياً: المالية العامة

سجل العام 2016 أدنى إيراد تحقّقه الميزانية العامة منذ عام 2002، لتصل الإيرادات المحقّقة إلى نحو 8.6 مليار دينار، مما ترتب على ذلك استمرار تسجيل عجز للسنة الرابعة على التوالي قدر بـ 20.7 مليار دينار لعام 2016، و يعزى ذلك إلى الانخفاض الكبير في إنتاج وتصدير النفط الخام والذي يعد الممول الرئيسي للإيرادات العامة، بسبب الانقسام السياسي والصراعات المسلحة التي تشهدها البلاد، فضلاً على تردي الأوضاع الأمنية فيها، الأمر الذي انعكس سلباً على الاستقرار والاداء الاقتصادي كما زاد من الضغوط على الأوضاع المالية العامة وهدد استدامتها.

إن الأوضاع السابق ذكرها، جعلت من مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية، يواجهان صعوبات كبيرة في تنفيذ التزامات الدولة الضرورية والتي يتعذر التوقف عن صرفها، لارتباطها بحاجيات المواطن، ولتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية من سلع وخدمات.

• قانون الميزانية العامة للسنة المالية 2016

– الموقف التنفيذي للميزانية العامة للسنة المالية 2016:

بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية المحصلة خلال عام 2016 نحو 8.6 مليار دينار، في حين بلغ إجمالي المصروفات الفعلية 29.5 مليار دينار، وقد نتج عن ذلك عجز في الميزانية العامة بلغ 20.9 مليار دينار، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الخام الدولية، بالإضافة إلى انخفاض إنتاج وتصدير النفط الخام إلى ما دون 0.4 مليون برميل في اليوم.

أ- الإيرادات العامة:

وفقاً لبيانات حساب وزارة المالية لدى مصرف ليبيا المركزي، بلغ إجمالي الإيرادات المحقّقة خلال العام موضوع التقرير حوالي 8,845.2 مليون دينار منها:

– 6,665.5 مليون دينار من حساب الإيرادات النفطية.

– 1,398.5 مليون دينار من حساب الإيراد العام.

– 717.0 مليون دينار من حساب الضرائب.

– 64.3 مليون دينار من حساب الجمارك.

جدول رقم (28): الإيرادات العامة لعام 2016

"مليون دينار"

المبالغ المحققة بالدينار لعام 2016	البيان
6,665.4	صافي الموارد النفطية
717.0	إيرادات الضرائب
64.3	الرسوم الجمركية
348.0	رسوم الخدمة العامة
214.9	الاتصالات
580.0	مبيعات المحروقات المحلية
8,589.6	إجمالي الإيرادات
5.5	تمويل من بواقي أرصدة الميزانيات السابقة
250.0	تمويل من حساب الاحتياطي العام
380.5	ميزانية الطوارئ
20,296.1	سلف مصرف ليبيا المركزي
29,521.6	الإجمالي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ب- المصروفات العامة:

وفقاً للبيانات الواردة من إدارة العمليات المصرفية في مصرف ليبيا المركزي لعام 2016، بلغ إجمالي قيمة التفويضات الصادرة لكافة أبواب الميزانية العامة خلال العام 2016 نحو 29,521.6 مليون دينار، موزعة على النحو التالي:

جدول رقم (29): المصروفات العامة لعام 2016

"مليون دينار"

المبالغ المسجلة لعام 2016	البيان	الباب
19,093.1	المرتبات وما في حكمها	الأول
2,222.7	النفقات التشغيلية والتشغيلية	الثاني
1,398.3	مشروعات وبرامج التنمية	الثالث
5,723.8	نفقات الدعم وموازنة الأسعار	الرابع
1,084.0	إنفاق خارج الميزانية	
29,521.6	الإجمالي	

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

• الباب الأول- المهايا والمرتببات وما في حكمها:

تم تسجيل 19,093.1 مليار دينار لدعم الباب الأول.

• الباب الثاني- نفقات التسيير والتجهيز والتشغيل:

تم تسجيل 2,222.7 مليار دينار لدعم الباب الثاني.

• الباب الثالث- مشروعات وبرامج التنمية:

تم تسجيل 1,398.3 مليار دينار لدعم الباب الثالث.

• الباب الرابع- الدعم وموازنة الأسعار:

تم تسجيل 5,723.8 مليار دينار لدعم الباب الرابع منها:

- 3.986 مليار دينار دعم للمحروقات.

- 780.0 مليون دينار دعم للكهرباء والانتارة العامة.

- 430.0 مليون دينار دعم لجهاز الامداد الطبي.

- 375.0 مليون دينار دعم للنظافة العامة.

- 152.8 مليون دينار دعم لشركة المياه والصرف الصحي.

جدول رقم (30): نفقات الدعم وموازنة الأسعار

"مليون دينار"

المبالغ المسجلة لعام 2016	المبالغ المسجلة لعام 2015	البيان
430.0	600.0	الأدوية والامداد الطبي
0.0	4.3	السلع التموينية
3,986.0	6,194.0	المحروقات
780.0	9.852	الكهرباء والانتارة العامة
152.8	242.7	المياه والصرف الصحي
375.0	326.1	النظافة العامة
5,723.8	8,220.0	الإجمالي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ثالثاً : القطاع الخارجي

● ميزان المدفوعات:

تشير بيانات ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2016، إلى أن الوضع العام لميزان المدفوعات قد تأثر للعام الرابع على التوالي بانخفاض الصادرات النفطية بصورة أساسية، مما أدى لحدوث عجزاً في الميزان الكلي بلغ 9.7 مليار دينار، مقابل عجزاً بلغ 16.4 مليار دينار عام 2015، ويرجع انخفاض العجز في الميزان الكلي، إلى انخفاض عجز الحساب الجاري من 12.7 مليار دينار عام 2015 إلى 6.5 مليار دينار عام 2016، وذلك بسبب انخفاض العجز في الميزان التجاري الذي بلغ نحو 2.6 مليار دينار في عام 2016، مقابل عجز بلغ 6.5 مليار دينار في عام 2015.

وفيما يلي تحليل موجز لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2016:

-الحساب الجاري:

أظهرت بيانات التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة بالسلع، الخدمات، حساب الدخل والتحويلات الجارية مع العالم الخارجي خلال عام 2016 عجزاً بلغ نحو 6.4 مليار دينار، متأثراً بالعجز في الميزان التجاري الذي سبق أن أشرنا إليه وهو 2.6 مليار دينار، مقابل عجز بلغ 7.7 مليار دينار في عام 2015، وانخفاض العجز في صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل وتحويلات جارية) من 5.1 مليار دينار في عام 2015 إلى 3.8 مليار دينار في عام 2016.

1- الميزان التجاري:

شهد الميزان التجاري لعام 2016، انخفاض في العجز من 7.7 مليار دينار عام 2015 إلى 2.6 مليار دينار في عام 2016 وعلى الرغم من انخفاض قيمة الصادرات السلعية عموماً من 15.0 مليار دينار في عام 2015 إلى 9.4 مليار دينار في عام 2016، وذلك بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية من نحو 13.9 مليار دينار في عام 2015 إلى 9.7 مليار دينار في عام 2016، إلا أن الأثر المباشر لانخفاض عجز الميزان التجاري كان لانخفاض قيمة الواردات السلعية من 22.7 مليار دينار عام 2015 إلى 12.0 مليار دينار عام 2016.

2- العمليات غير المنظورة:

أظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) انخفاض العجز من 5.1 مليار دينار عام 2015 إلى عجز قدره 3.8 مليار دينار عام 2016، ويعزى هذا لانخفاض العجز في حساب الخدمات حيث بلغ نحو 3.8 مليار دينار في عام 2016، مقابل 5.5 مليار دينار عام 2015، وإلى انخفاض عجز حساب التحويلات الجارية أيضاً من 1.2 مليار دينار عام 2015، إلى عجز 1.1 مليار دينار عام 2016، في حين حقق حساب الدخل فائض بلغ 1.0 مليار دينار عام 2016 مقابل 1.6 مليار دينار في عام 2015.

-الحساب الرأسمالي والمالي:

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2016، إلى حدوث تدفقات مالية للخارج بلغت 1.3 مليار دينار في عام 2016، مقابل تدفقات للخارج بلغت 3.9 مليار دينار في عام 2015، وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الرأسمالية، وحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الائتمانيات التجارية، والقروض الطويلة والقصيرة الأجل والعملة والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

الميزان الكلي:

نتيجة لانخفاض عوائد الصادرات النفطية خلال عام 2016، بسبب الأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها البلاد، سجل الوضع الكلي لميزان المدفوعات لعام 2016 عجزاً بلغ 9.7 مليار دينار، والذي انعكس على احتياطات النقد الأجنبي لدى مصرف ليبيا المركزي رغم الاجراءات والسياسات التي قام بها المصرف المركزي التي من شأنها المحافظة على الاحتياطات.

جدول رقم (31): ميزان المدفوعات

" مليون دينار "

2016	2015	2014	البند
-6540.3	-12,713.6	-24,172.3	أولاً- الحساب الجاري:
-6,533.6	-13,195.1	-23,489.4	1. السلع والخدمات:
-2,645.0	-7,687.6	-14,120.7	أ. السلع:
9,402.0	14,996.9	24,511.0	- الصادرات (فوب)
8,676.0	13,853.2	22,951.4	قطاع الهيدروكربونات
726.0	1,143.7	1,559.6	صادرات أخرى
-12,047.0	-22,684.5	-38,631.7	- الواردات (فوب)
-3,888.6	-5,507.5	-9,368.7	ب. الخدمات:
118.8	372.5	100.6	دائن
-4007.4	-5,880.0	-9469.2	مدين
1,043.9	1,641.1	740.7	2. الدخل:
-279.7	-134.4	-1,106.0	دخل الاستثمار المباشر
1,323.6	1,775.5	1,846.7	دخل استثمارات أخرى
-1,050.6	-1,159.6	-1,423.5	3. التحويلات الجارية:
0.0	0.0	-1.5	الحكومة العامة
-1,050.6	-1,159.6	-1,422.0	القطاعات الأخرى
-53.0	-96.8	-193.5	قطاع النفط
-997.6	-1,062.8	-1,228.5	أخرى (تحويلات العاملين للخارج)
-1,300.3	-3,938.3	-534.7	ثانياً - الحساب الرأسمالي والمالي
610.9	-545.3	98.6	الاستثمار المباشر
2,006.9	3465.2	-1,054.0	استثمار الحافطة
-2,696.3	-5,736.5	420.8	استثمارات أخرى
-1,894.4	287.1	-2,697.5	ثالثاً - الخطأ والسهو
-9,735	-16,364.8	-27,406.0	رابعاً - الميزان الكلي
			بنود للتذكرة:
1.39	1.38	1.27	سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي / الدولار الأمريكي (متوسط الفترة)
1.43	1.39	1.33	سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي / الدولار الأمريكي (في نهاية الفترة)
30.5	52.0	-56.3	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
45.5	67.2	-63.7	ميزان المدفوعات الكلي (% من إجمالي الناتج المحلي)
21.3	24.4	43.0	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليارات الدنانير)

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

● التجارة الخارجية

يعتمد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على قطاع التجارة الخارجية، إذ تُعد الصادرات النفطية المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة، حيث شكلت الإيرادات النفطية نحو 75% من إجمالي الإيرادات العامة خلال عام 2016. وفي المقابل تلعب الواردات دوراً رئيسياً في تلبية احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات، بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية.

وفيما يلي تحليل لأهم مؤشرات التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خلال عام 2016:

أولاً: حجم التبادل التجاري:

سجل حجم التبادل التجاري (صادرات+واردات) بين ليبيا والعالم الخارجي خلال عام 2016، انخفاضاً بلغ 4,615.6 مليون دينار وما نسبته 14.1%، ليصل إلى 28,103.2 مليون دينار، مقابل 32,718.8 مليون دينار خلال عام 2015، وقد تركز التراجع في حجم المبادلات التجارية بين ليبيا والعالم الخارجي، في تراجع الواردات من السلع والخدمات لتسجل انخفاضاً ملحوظاً وصل إلى 18.5%، وذلك نتيجة الإجراءات التقشفية التي عمد على تطبيقها مصرف ليبيا المركزي، بالتعاون مع وزارتي الاقتصاد والمالية، بهدف الحد من الصرف الأجنبي وتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات والميزانية العامة. كما يعود تراجع المبادلات التجارية أيضاً، إلى تراجع الصادرات التي وصلت إلى ما نسبته 8.8%، بسبب تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية، التي تزامنت مع انخفاض كميات الإنتاج المحلي.

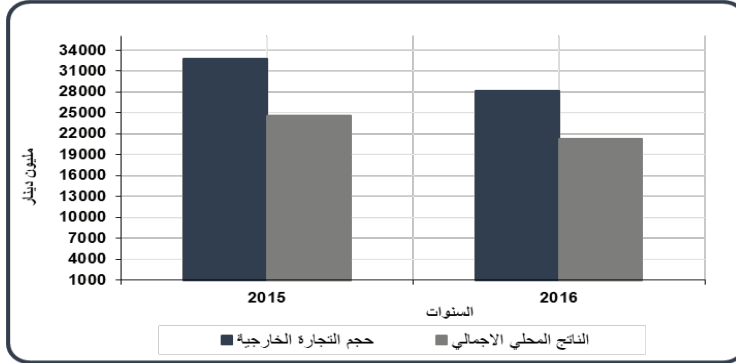
جدول رقم (32): حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (2015-2016)

"بالمليون دينار"

البند	2015	2016	مقدار التغير	معدل التغير
الصادرات*	14,892.1	13,579.4	-1,312.7	-8.8
الواردات*	17,826.7	14,523.8	-3,302.9	-18.5
حجم التجارة الخارجية	32,718.8	28,103.2	-4,615.6	-14.1

* مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

شكل (5): حجم التجارة الخارجية والنتائج المحلي الإجمالي
(2016-2015)



المصدر: إدارة الحسابات القومية- وزارة التخطيط

ثانياً: الصادرات: -

يتميز الاقتصاد الوطني بعدم تنوع صادراته واعتماده بشكل أساسي على النفط كمصدر للدخل، حيث تشكل الصادرات النفطية نسبة قد تتجاوز في بعض السنوات 80% من إجمالي الصادرات، مما يعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمات قوية، نتيجة التغيرات الكبيرة والمفاجئة في أسواق النفط الدولية، ومن خلال البيانات المتاحة الواردة بالجدول رقم (32)، يلاحظ مدى الانخفاض الحاصل في الصادرات الوطنية للعام موضوع التقرير حيث بلغ مقدار الانخفاض نحو 1,312.7 مليون دينار، وما نسبته 8.8%، لتصل إلى 13,579.4 مليون دينار، مقابل 14,892.1 مليون دينار خلال عام 2015، وذلك بفعل التغيرات التي صاحبت أسواق النفط الدولية منذ عام 2014، المتمثلة في هبوط ملحوظ لأسعار النفط مصحوبة بانخفاض في كميات الإنتاج المحلي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات.

التركيب السلعي للصادرات:

يتضح من البيانات بالجدول رقم (33)، مدى استحواذ صادرات الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات خلال عام 2016، لتصل إلى نحو 8,991.9 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 66.2% من إجمالي الصادرات. وجاءت صادرات السلع غير المصنفة على أساس النوع في المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية لتشكل 29.4% من إجمالي الصادرات، فيما لم تشكل باقي السلع المصدرة سوى 4.4% من إجمالي الصادرات. الأمر الذي يبين عدم تنوع الصادرات الوطنية نتيجة ضعف هيكل الإنتاج المحلي، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

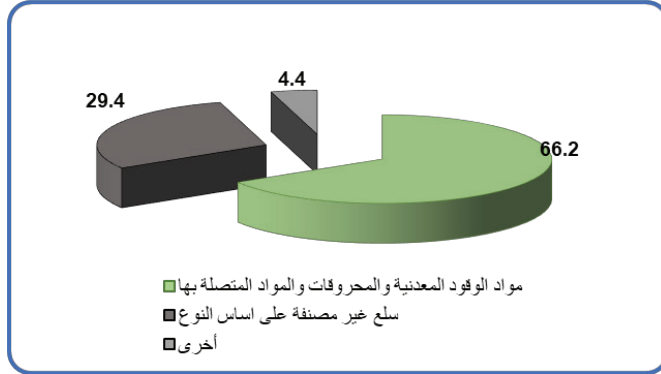
جدول رقم (33): التركيب السلعي للصادرات (2015-2016)

"بالمليون دينار"

الاهمية النسبية	2016	2015	اقسام السلع
0.3	46.7	42.1	مواد غذائية وحيوانات حية
0.002	0.03	0.6	مشروبات وتبغ
1.6	221.2	151.0	مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود
66.2	8,991.9	12,321.0	مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها
0.0007	0.1	0.1	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية
1.3	177.3	283.5	مواد كيميائية
0.9	121.7	121.6	مصنوعات صنعت على أساس المواد التي صنعت منها
0.2	21.1	15.9	الآلات ومعدات نقل
0.1	8.1	9.5	مصنوعات مختلفة
29.4	3991.1	1946.9	سلع غير مصنفة على أساس النوع
100.0	13,579.4	14,892.1	الإجمالي

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

شكل (6): التركيب السلعي للصادرات



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

التوزيع الجغرافي للصادرات:

يلاحظ من الجدول رقم (34) المتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية، الأهمية النسبية الكبيرة التي تحظى بها الصادرات الليبية لدول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغت 4,183.1 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 30.8% من إجمالي الصادرات خلال العام موضوع التقرير، ويعود سبب ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي (منطقة اليورو)، إلى اعتماد اقتصادات تلك البلدان على النفط الخام الليبي،

بالإضافة إلى الخصائص الجغرافية. كما يلاحظ خلال الفترة موضوع التقرير نشاط التبادل التجاري بين ليبيا ودول آسيا، حيث شهدت الصادرات الوطنية نشاطاً ملحوظاً لهذه البلدان لتصل إلى 6,052.4 مليون دينار مشكلة بذلك ما نسبته 44.6% من إجمالي الصادرات.

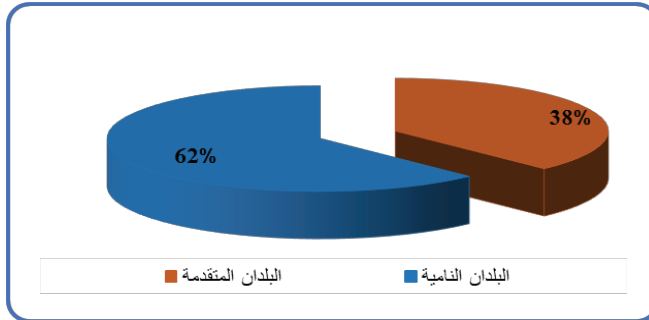
جدول رقم (34): التوزيع الجغرافي للصادرات (2015-2016)

"بالمليون دينار"

المنطقة	2015	النسبة من إجمالي الصادرات (%)	2016	النسبة من إجمالي الصادرات (%)
البلدان المتقدمة	7,725.6	51.9	5,121.0	37.7
منطقة اليورو	7,523.9	50.9	4,183.1	30.8
بلدان أخرى	201.7	1.4	937.9	6.9
البلدان النامية	7,166.5	48.1	8,458.4	62.3
آسيا	4,121.0	17.7	6,052.4	44.6
أوروبا	2,449.8	16.5	2,206.4	16.2
بلدان أخرى	595.7	4.0	199.6	1.5
إجمالي الصادرات	14,892.1	100.0	13,579.4	100.0

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

شكل (7): التوزيع الجغرافي للصادرات



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

ثالثاً: الواردات: -

عندما يعجز الإنتاج المحلي عن تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من السلع الاستهلاكية (سواء الضرورية أو الكمالية)، وكذلك من السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات والمواد الخام، إضافة إلى السلع الوسيطة اللازمة لدعم مسار التنمية وتحفيز الإنتاج، تلجأ الدول إلى الاعتماد على الأسواق الخارجية لسد هذا العجز.

وفي هذا الإطار، بلغت قيمة الواردات خلال العام موضوع التقرير نحو 14,523.8 مليون دينار، مسجلة بذلك انخفاضاً بلغ 3,302.9 مليون دينار وما نسبته 18.5% مقارنة بعام 2015. ويعود ذلك إلى إجراءات تقييد الصرف الأجنبي التي لجأ إليها مصرف ليبيا المركزي، من أجل المحافظة على احتياطات النقد الأجنبي في ظل الظروف غير المواتية على الصعيدين الدولي والمحلي.

التركيب السلعي للواردات:

استحوذت واردات المواد الغذائية والحيوانات الحية على النصيب الأوفر من إجمالي الواردات خلال عام 2016، لتصل إلى 28.4% من إجمالي الواردات، فيما جاءت واردات آلات ومعدات النقل في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية لتشكّل 23.3%، مما يدل على مدى ضعف الإنتاج المحلي وعجز السوق المحلي في توفير العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد مما يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي وفي ظل محدودية عرضه فإن ذلك يؤدي إلى خلل سوق الصرف الأجنبي، ومن ثم تدهور سعر الصرف.

وجاءت واردات كل من مصنوعات مختلفة ومصنوعات صنفت على أساس المواد التي صنعت منها في المرتبة الموالية، مشكلة بذلك ما نسبته 11.9% و 11.0% من إجمالي الواردات على الترتيب. وشكلت واردات مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها، وواردات مواد كيميائية نسبة 10.5% و 8.4% من إجمالي الواردات على الترتيب، فيما لم تتجاوز الواردات الأخرى نسبة 6.5%.

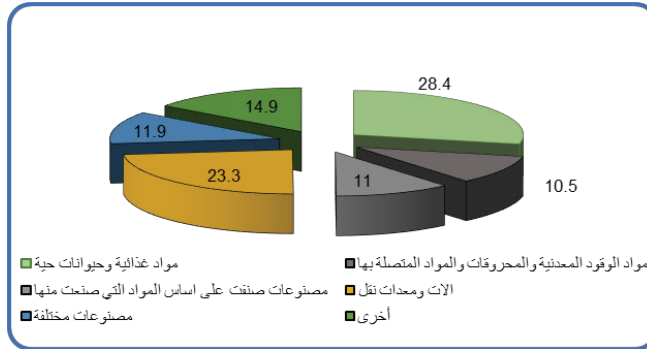
جدول رقم (35): التركيب السلعي للواردات (2015-2016)

"بالمليون دينار"

الاهمية النسبية	2016	2015	اقسام السلع
28.4	4,123.6	4,199.5	مواد غذائية وحيوانات حية
1.8	255.0	369.5	مشروبات وتبغ
1.4	199.9	170.2	مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود
10.5	1,521.5	1,471.6	مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها
2.7	388.7	178.2	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية
8.4	1,217.0	1,387.8	مواد كيميائية
11.0	1,602.7	2,433.5	مصنوعات صنفت على اساس المواد التي صنعت منها
23.3	3,390.6	4,956.9	آلات ومعدات نقل
11.9	1,729.3	2,541.2	مصنوعات مختلفة
0.6	95.8	118.3	سلع غير مصنفة على اساس النوع
100.0	14,523.8	17,826.7	المجموع

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد- وزارة التخطيط

شكل (8): التركيب السلعي للواردات



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد- وزارة التخطيط

التوزيع الجغرافي للواردات:

يلاحظ من خلال بيانات التوزيع الجغرافي للواردات الوطنية الواردة بالجدول رقم (36) لعامي 2015 و2016، تغير اتجاه الواردات لتصبح البلدان النامية ذات أهمية نسبية أكبر من غيرها، حيث شكلت نسبة 75.0% و78.5% من إجمالي الواردات خلال العامين على التوالي. فيما شكلت البلدان المتقدمة نسبة 25.0% و21.5% فقط خلال نفس الفترة. وقد جاءت بلدان أوروبا الشرقية في

المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية لتشكل ما نسبته 29.9% و 26.9% من إجمالي الواردات لنفس الفترة على التوالي، فيما بلغت الواردات من بلدان منطقة اليورو سوى 21.8% و 17.7%.

وفيما يتعلق بالبلدان العربية، فيلاحظ نشاط معدلات التبادل التجاري بين ليبيا والبلدان العربية خلال العام موضوع التقرير، إذ سجلت على التوالي لعامي 2015 و 2016 الواردات من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة وصلت 19.0%، 18.6%.

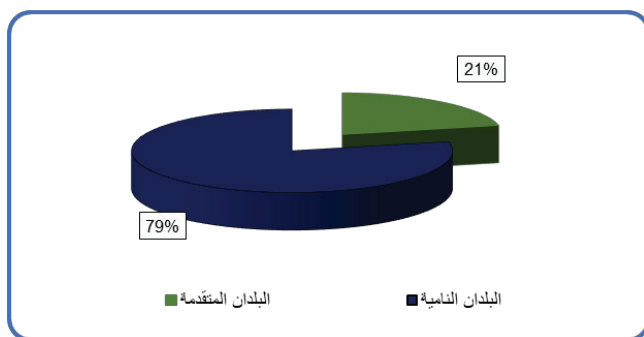
جدول رقم (36): التوزيع الجغرافي للواردات (2015-2016)

"بالمليون دينار"

المنطقة	2015	النسبة من إجمالي الواردات (%)	2016	النسبة من إجمالي الواردات (%)
البلدان المتقدمة	4,447.9	25.0	3,119.2	21.5
منطقة اليورو	3,887.1	21.8	2,560.3	17.7
بلدان أخرى	560.8	3.2	558.9	3.8
البلدان النامية	13,379.0	75.0	11,404.5	78.5
آسيا	5,326.9	29.9	3,903.2	26.9
أوروبا	1,671.7	9.3	1,963.6	13.5
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والباكستان	3,386.1	19.0	2,699.5	18.6
أخرى	2,994.3	16.8	2,838.1	19.5
مجموع الواردات	17,826.9	100.0	14,523.8	100.0

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

شكل رقم (9): التوزيع الجغرافي للواردات



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

رابعاً: التطورات النقدية

● التطورات النقدية

- القاعدة النقدية:

شهدت القاعدة النقدية خلال عام 2016 زيادة نسبتها 30.2%، أو ما مقداره 12.7 مليار دينار، أي من 41.9 مليار دينار في نهاية عام 2015 إلى 54.6 مليار دينار في نهاية عام 2016، وترجع هذه الزيادة إلى التغير الذي طرأ على مكونات القاعدة النقدية والتي تشمل كل من النقد بخزائن المصارف، والنقد لدى الجمهور، ودائع المصارف التجارية تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، حيث شهدت العملة لدى الجمهور ارتفاعاً بنسبة 17.8%، أي من 23,007.3 مليون دينار في نهاية عام 2015 إلى 27,103.2 مليون دينار في نهاية عام 2016، كما ارتفعت الودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي، وهي المكون الأساسي للقاعدة النقدية (رصيد الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي، ورصيد حساب المقاصة)، من نحو 16,185.2 مليون دينار في نهاية عام 2015 إلى 24,779.5 مليون دينار في نهاية عام 2016، بنسبة 53.1%، أو ما مقداره 8,594.3 مليون دينار، في حين انخفضت العملة بخزائن المصارف التجارية من 743.6 مليون دينار في نهاية عام 2015 إلى 594.7 مليون دينار في نهاية عام 2016، أي بنسبة 20.0%.

أما فيما يتعلق بودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، فقد ارتفعت من 1,990.1 مليون دينار في نهاية عام 2015 إلى 2,120.2 مليون دينار في نهاية عام 2016، أي بنحو 130.1 مليون دينار، أو ما نسبته 6.5%.

العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:

بتحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية، فقد كان لصافي الأصول الأجنبية أثر انكماشى على القاعدة النقدية، حيث انخفضت بنحو 8,536.9 مليون دينار، أو ما نسبته 7.8%، في حين كان لصافي الأصول المحلية أثر توسعي على القاعدة النقدية أي بزيادة قدرها

21,208.3 مليون دينار، أو ما نسبته 31.4% في نهاية عام 2016، كما يتضح من الجدول رقم (37).

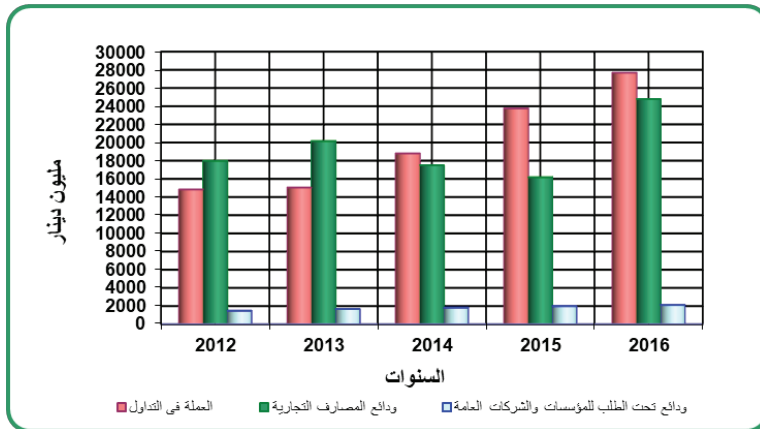
جدول رقم (37): القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	مقدار التغير	معدل التغير %
القاعدة النقدية:	41,926.2	54,597.6	12,671.4	30.2
1- العملة المصدرة للتداول:	23,750.9	27,679.9	3,947.0	16.6
- بخزائن المصارف	743.6	594.7	-148.9	-20.0
- لدى الجمهور	23,007.3	27,103.2	4,095.9	17.8
2- ودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي	16,185.2	24,779.5	8,594.3	53.1
3- ودائع تحت الطلب للمؤسسات والشركات العامة	1,990.1	2,120.2	130.1	6.5
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:	41,926.2	597.6	12,671.4	30.2
1- صافي الأصول الأجنبية	109,413.8	100,876.9	-8,536.9	-7.8
2- صافي الأصول المحلية:	(67,487.6)	(46,279.3)	21,208.3	-31.4
- الخزانة العامة	(23,013.1)	(2,980.4)	20,032.7	-87.0
- القطاعات الأخرى	0.0	0.0	0.0	0.0
- المصارف التجارية	0.0	0.0	0.0	0.0
- صافي البنود الأخرى	(44,474.5)	(43,298.9)	1,175.6	-2.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شكل (10) القاعدة النقدية



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- عرض النقود:

شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع (ع2) أو ما يعرف بالسيولة المحلية في نهاية عام 2016، ارتفاعاً بنحو 17,714.6 مليون دينار، أو ما نسبته 22.5% ليصل إلى 96,320.9 مليون دينار، مقابل 78,606.3 مليون دينار في نهاية عام 2015.

وقد تركزت الزيادة بالكامل في عرض النقود (ع1) الذي ازداد بنحو 17,826.0 مليون دينار، أو ما نسبته 23.2% ليصل في نهاية عام 2016 إلى 94,609.0 مليون دينار، مقابل 76,783.0 مليون دينار في نهاية عام 2015، وبالنظر إلى التغير في مكونات (ع1) يلاحظ أن العملة خارج المصارف ارتفعت من 23,007.3 مليون دينار إلى 27,103.2 مليون دينار أو ما مقداره 4,095.9 مليون دينار ونسبة بلغت 17.8% في نهاية عام 2016، كما ارتفعت الودائع تحت الطلب من 53,775.7 مليون دينار في نهاية عام 2015 إلى 67,505.8 مليون دينار في نهاية عام 2016، أي بنسبة 25.5%، أو ما مقداره 13,730.1 مليون دينار، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 71.4% من عرض النقود (ع1) في حين شكل النقد المتداول خارج المصارف نسبة 28.6%. أما رصيد شبه النقود فقد انخفض بنحو 111.4 مليون دينار، أو ما نسبته 6.1% ليصل إلى 1,711.9 مليون دينار، مقابل 1,823.3 مليون دينار في نهاية عام 2015.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود (ع1) انخفضت من 30.0% في نهاية عام 2015 إلى 28.6% في نهاية عام 2016، كما انخفضت نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود (ع2) من 29.3% في نهاية عام 2015 إلى 28.1% في نهاية عام 2016.

وقد بلغ مضاعف النقود لعام 2016 بالنسبة إلى (ع1) نحو 1.73 مرة، في حين بلغ هذا المضاعف بالنسبة إلى (ع2) نحو 1.76 مرة.

العوامل المؤثرة في عرض النقود:

يلاحظ أن صافي الأصول الأجنبية الذي انخفض بنسبة 6.9%، وكذلك صافي البنود الأخرى الذي نما بنسبة 24.8%، كان لهما أثر انكماشى على عرض النقود، في حين

كان لصافي الائتمان المحلي الذي ارتفع بمقدار 19,297.9 مليون دينار، أي بنسبة 178.5% في نهاية عام 2016 أثر توسعي على عرض النقود.

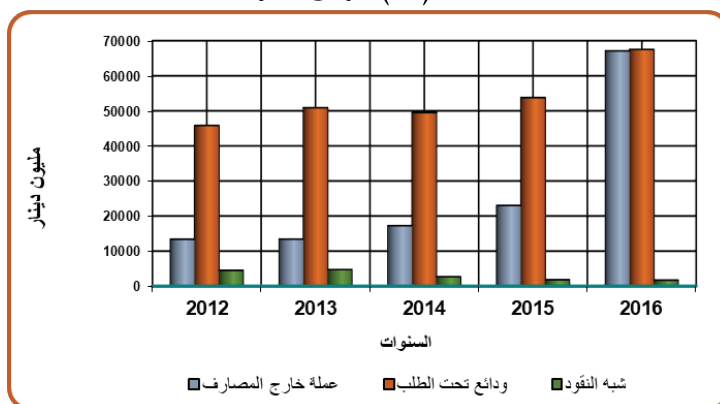
جدول رقم (38): عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	مقدار التغير	معدل التغير %
1. عرض النقود (1ع):	76,783.0	94,609.0	17,826.0	23.2
- العملة خارج المصارف	23,007.3	27,103.2	4,095.9	17.8
- ودائع تحت الطلب	53,775.7	67,505.8	13,730.1	25.5
2. شبه النقود	1,823.3	1,711.9	-111.4	-6.1
3. السيولة المحلية (2ع) = (2+1)	78,606.3	96,320.9	17,714.6	22.5
العوامل المؤثرة في السيولة المحلية:	78,606.3	96,320.9	17,714.6	22.5
1. صافي الأصول الأجنبية	115,110.6	107,151.0	-7,959.6	-6.9
2. الائتمان المحلي:	(10,810.1)	8,487.8	19,297.9	-178.5
أ. الخزانة العامة (صافي):	(31,813.7)	(11,081.1)	20,732.6	-65.2
- المصرف المركزي	(23,013.1)	(2,980.4)	20,032.7	-87.0
- المصارف التجارية	(8,800.6)	(8100.7)	699.9	-8.0
ب. المطلوبات على القطاعات الأخرى	21,003.6	19,568.9	-1,434.7	-6.8
3. صافي البنود الأخرى	(25,694.2)	(19,317.9)	6,376.3	-24.8

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شكل (11) عرض النقود



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- سعر صرف الدينار الليبي:

استمر نظام سعر الصرف المطبق في ليبيا على ما هو عليه، حيث يتبع نظام سعر الصرف الثابت، من خلال تثبيت القيمة التعادلية للدينار الليبي، مقومة بحقوق السحب الخاصة عند 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار. وعلى هذا الأساس تأثر سعر صرف الدينار الليبي بالتغيرات التي طرأت على أسعار صرف العملات الأجنبية، ووفقاً للوزن الذي تحظى به كل عملة من سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، حيث انخفض سعر صرف الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 3.5% في نهاية عام 2016، أي انخفض من 1.3929 ديناراً لكل دولار في نهاية عام 2015 إلى 1.4415 ديناراً لكل دولار في نهاية عام 2016، وانخفض أيضاً أمام الين الياباني بنسبة 6.8% في نهاية عام 2016، في حين ارتفع سعر صرف الدينار الليبي أمام اليورو بنسبة 1.0%، أي ارتفع من 1.5225 ديناراً لكل يورو في نهاية عام 2015 ليصل إلى 1.5076 ديناراً لكل يورو في نهاية عام 2016، كما ارتفع سعر صرف الدينار الليبي أمام الجنيه الإسترليني بنسبة 14.5%، ليصل إلى 1.7654 ديناراً لكل جنيه أسترليني في نهاية عام 2016، مقابل 2.0644 ديناراً لكل جنيه إسترليني في نهاية عام 2015، كما ارتفع أمام الفرنك السويسري بنسبة 0.1%، أي من 1.4064 ديناراً لكل فرنك في نهاية عام 2015 ليصل إلى 1.4055 ديناراً لكل فرنك سويسري في نهاية عام 2016، كما ارتفع سعر صرف الدينار الليبي أمام الايوان الصيني بنسبة 4.3%، ليصل إلى 0.2073 ديناراً لكل إيوان في نهاية عام 2016. والجدول التالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل بعض العملات الرئيسية الدولية:

جدول رقم (39): أسعار صرف الدينار الليبي مقابل أهم العملات الرئيسية

"دينار ليبي لكل وحدة"

العملات	2015	2016	معدل التغير%
دولار أمريكي	1.3968	1.4415	3.5
يورو	1.5224	1.5076	-1.0
جنيه أسترليني	2.0644	1.7654	-14.5
فرنك سويسري	1.4064	1.4055	-0.06
ين ياباني (100 ين)	1.1566	1.2358	6.8
اليوان الصيني	0.2114	0.2073	-1.94

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

● مصرف ليبيا المركزي

أظهر إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2016 (عدا الحسابات النظامية) انخفاضاً قدره 3.4 مليار دينار، أو ما نسبته 2.1%، ليبلغ نحو 160.4 مليار دينار، مقابل 163.8 مليار دينار في نهاية عام 2015. وفيما يلي تحليل لأهم بنود المركز المالي (أصول وخصوم) للمصرف:

أولاً - الأصول:

1. أصول إصدار العملة:

سجلت أصول إصدار العملة ارتفاعاً بنحو 3.9 مليار دينار، أو ما نسبته 16.6% لتصل في نهاية عام 2016 إلى 27.7 مليار دينار، مقابل 23.8 مليار دينار في نهاية عام 2015، وفيما يتعلق بغطاء العملة المصدرة للتداول فقد شكل بند سندات وأذونات خزانة أجنبية وعمليات اجنبية ما نسبته 99.8% من إجمالي أصول إصدار العملة، في حين ظل رصيد الذهب النقدي كما هو عليه في نهاية عام 2015 بنحو 46.9 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 0.2% من إجمالي أصول إصدار العملة.

2. أصول العمليات المصرفية:

بلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية في نهاية عام 2016 نحو 132.7 مليار دينار، مقابل 140.0 مليار دينار في نهاية عام 2015، مسجلاً انخفاضاً بمقدار 7.3 مليار دينار، أي ما نسبته 5.2%. وفيما يلي تحليل لأهم البنود المكونة لأصول العمليات المصرفية:

- سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملة قابلة للتحويل:

بلغ رصيد سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملة قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2016 نحو 62.8 مليار دينار، مقابل نحو 75.2 مليار دينار في نهاية عام 2015، مسجلاً انخفاضاً قدره 12.4 مليار دينار، أو ما نسبته 16.5%. ويعزى هذا الانخفاض إلى التراجع الملحوظ في إيرادات النقد الأجنبي، مما أدى إلى حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات الليبي، والذي انعكس في انخفاض رصيد الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي.

- المساهمات والاستثمارات المحلية:

لم يطرأ أي تغير على رصيد المساهمات والاستثمارات المحلية في نهاية عام 2016 ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2015 والبالغ 3,029.4 مليون دينار.

- المساهمات والاستثمارات الأجنبية:

ارتفع رصيد المساهمات والاستثمارات الأجنبية في نهاية عام 2016 بنحو 504.2 مليون دينار، أو ما نسبته 3.2% ليصل إلى 16.2 مليار دينار، مقابل 15.6 مليار دينار في نهاية عام 2015.

- قروض وسلفيات الخزانة العامة:

بلغ رصيد السلف الممنوحة للخزانة العامة في نهاية عام 2016 نحو 46.6 مليار دينار، مقابل 40.9 مليار دينار في نهاية عام 2015، مظهراً زيادة قدرها 5.7 مليار دينار، أو ما نسبته 13.9%، ويعزى هذا الارتفاع إلى العجز المحقق في الميزانية العامة لعام 2016، بالإضافة إلى عدم تسوية رصيد الترتيبات المالية بين مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية في عام 2015.

- القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:

تم تسديد الرصيد القائم للقروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات والمؤسسات العامة في نهاية عام 2016، والذي كان قد سجل 985.8 مليون دينار في نهاية عام 2015.

- الأصول الأخرى:

بلغ رصيد الأصول الأخرى في نهاية عام 2016 نحو 4,128.2 مليون دينار، مقابل 4,248.0 مليون دينار في نهاية عام 2015، مظهراً انخفاضاً قدره 119.8 مليون دينار، أو ما نسبته 2.8%.

ثانياً- الخصوم:

1. خصوم إصدار العملة:

سجل رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2016 ارتفاعاً بلغ 3.9 مليار دينار أو ما نسبته 16.6%، ليصل إلى نحو 27.7 مليار دينار، مقابل 23.8 مليار دينار في نهاية عام 2015.

2. خصوم العمليات المصرفية:

- الودائع (الحسابات الجارية):

سجل الرصيد الإجمالي للخصوم الإيداعية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2016 انخفاضاً قدره 7.8 مليار دينار ليصل إلى 100.6 مليار دينار، مقابل 108.4 مليار دينار في نهاية عام 2015، حيث ارتفع رصيد ودائع الخزانة العامة بنحو 170 مليون دينار أي ما نسبته 4.9%، ليصل في نهاية عام 2016 إلى 3.6 مليار دينار، مقابل 3.4 مليار دينار في نهاية عام 2015، كما ارتفع رصيد المجالس المحلية بنحو 712.2 مليون دينار، أي ما نسبته 35.9% ليصل إلى 2.7 مليار دينار في نهاية عام 2016، مقابل 2.0 مليار دينار في نهاية عام 2015، كذلك ارتفع رصيد ودائع المصارف التجارية والمصارف المتخصصة بنحو 6.6 مليار دينار، أو ما نسبته 12.7% ليصل في نهاية عام 2016 إلى نحو 59.1 مليار دينار، مقابل 52.5 مليار دينار في نهاية عام 2015، في حين انخفض رصيد ودائع مؤسسات وأجهزة عامة بنحو 1.9 مليار دينار، أي ما نسبته 6.6%، ليصل إلى 27.2 مليار دينار في نهاية عام 2016، مقابل 29.1 مليار دينار في نهاية عام 2015، كما انخفض رصيد حسابات متنوعة بنحو 14.3 مليار دينار، أي ما نسبته 69.2% ليصل إلى 6.3 مليار دينار في نهاية عام 2016، مقابل 20.6 مليار دينار في نهاية عام 2015، في حين ارتفع رصيد حسابات مصارف خارجية بنحو 816.2 مليون دينار أي ما نسبته 107.8% ليصل إلى 1,574.8 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 757.9 مليون دينار في نهاية عام 2015.

- رأس المال والاحتياطي العام:

لم يطرأ أي تغير على رصيد رأس المال والاحتياطي العام لمصرف ليبيا المركزي ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2015 والبالغ 1500.0 مليون دينار.

- الاحتياطيات والمخصصات الأخرى:

سجل بند الاحتياطيات والمخصصات ارتفاعاً بلغ 112.8 مليون دينار، أي ما نسبته 1.2%، ليصل إلى نحو 9.5 مليار دينار في نهاية عام 2016، مقابل 9.3 مليار دينار في نهاية عام 2015.

- الخصوم الأخرى:

سجل بند الخصوم الأخرى ارتفاعاً قدره 382.8 مليون دينار، أو ما نسبته 1.8% ليصل في نهاية عام 2016 إلى نحو 21.2 مليار دينار، مقابل 20.8 مليار دينار في نهاية عام 2015. والجدول رقم (40) يوضح تطور بنود أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي والتغيرات التي طرأت عليها.

جدول رقم (40): أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	مقدار التغير	معدل التغير %
الأصول				
أولاً: أصول إصدار العملة:	23,751.9	27,701.8	3,949.9	16.6
1- سندات وأذونات خزانة أجنبية و عملات أجنبية	23,705.0	27,654.9	3,949.9	16.7
2- ذهب نقدي	46.9	46.9	0.0	0.0
ثانياً: أصول العمليات المصرفية:	140,022.2	132,686.9	-7,335.3	-5.2
1- سندات وأذونات خزانة أجنبية و عملات أجنبية	75,228.9	62,818.4	-12,410.5	-16.5
2- المساهمات والاستثمارات المحلية	3,029.4	3,029.4	0.0	0.0
3- المساهمات والاستثمارات الأجنبية	15,647.4	16,151.6	504.2	3.2
4- الدين العام الممنوح للخزانة العامة:	40,882.7	46,559.3	5,676.6	13.9
- سندات وأذونات الخزانة العامة	0.0	0.0	0.0	0.0
- قروض وتسهيلات للخزانة العامة	40,882.7	46,559.3	5,676.6	13.9
5- القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:	985.8	0.0	-985.8	-100.0
- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات وأجهزة عامة (محلية، أجنبية)	985.8	0.0	-985.8	-100.0
- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية	0.0	0.0	0.0	0.0
6- الأصول الأخرى	4,248.0	4,128.2	-119.8	-2.8
مجموع الأصول	163,774.1	160,388.7	-3,385.4	-2.1
الخصوم				
أولاً: خصوم إصدار العملة:	23,751.9	27,701.8	3,949.9	16.6
1- عملة خارج مصرف ليبيا المركزي	23,751.9	27,697.9	3,947.0	16.6
2- عملة لدى العمليات المصرفية	1.0	3.9	2.9	290.0
ثانياً: خصوم العمليات المصرفية:	140,022.2	132,686.9	-7,335.3	-5.2
1- الودائع (الحسابات الجارية):	108,386.8	100,555.9	-7,830.9	-7.2
- الخزانة العامة	3,437.4	3,607.4	170.0	4.9
- المجالس المحلية	1,985.0	2,697.2	712.2	35.9
- مؤسسات وأجهزة عامة	29,130.6	27,208.3	-1,922.3	-6.6
- المصارف المحلية (تجارية، متخصصة)	52,484.2	59,133.8	6,649.6	12.7
- حسابات متنوعة	20,591.7	6,334.4	-14,257.3	-69.2
- حسابات مصارف خارجية	757.9	1,574.8	816.9	107.8
2- رأس المال والاحتياطي العام	1,500.0	1,500.0	0.0	0.0
3- احتياطات ومخصصات أخرى	9,345.1	9,457.9	112.8	1.2
4- الخصوم أخرى	20,790.3	21,173.1	382.8	1.8
مجموع الخصوم	163,774.1	160,388.7	-3,385.4	-2.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

● المصارف التجارية

شهدت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية العاملة في ليبيا في نهاية عام 2016 تطورات في مجمل بنودها على جانبي الأصول والخصوم ليصل إجمالي الأصول داخل الميزانية المجمعة إلى 103,455.1 مليون دينار، مقابل 90,233.4 مليون دينار في نهاية عام 2015، بزيادة قدرها 13,221.7 مليون دينار وبنسبة 14.7%.

وفيما يلي تفصيل لأهم بنود الميزانية:

أولاً: جانب الأصول

1- النقدية:

أ- النقدية بالखزائن والمقاصة:

ارتفع رصيد النقدية بمعدل 72.4% وبمقدار 5,667.7 مليون دينار، لتصل إلى 13,492.7 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 7,825.0 مليون دينار في نهاية عام 2015، حيث تركّز هذا الارتفاع في عمليات المقاصة بين المصارف والتي ارتفعت بنسبة 94.2%، في حين انخفضت النقدية بالखزائن بالعملة المحلية بمعدل 20.0% لتصل إلى 594.7 مليون دينار في نهاية عام 2016 مقابل 743.6 مليون دينار في نهاية عام 2015، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (41): النقدية بالखزائن والمقاصة

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
النقدية بالखزائن:	752.8	606.4	-19.4
- عملة محلية	743.6	594.7	-20.0
- عملة أجنبية	9.2	11.2	21.7
المقاصة بين المصارف	4,372.2	8,488.9	94.2
المقاصة بين الفروع	2,700.0	4,397.5	62.9
الإجمالي	7,825.0	13,492.7	72.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ب-أرصدة لدى المصارف:

بلغ رصيد ودائع المصارف فيما بينها ولدى الغير 62,306.5 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 53,539.9 مليون دينار في نهاية عام 2015، أي بمعدل ارتفاع قدره 16.4%، وتركز هذا الارتفاع في رصيد الودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي بمقدار 9,764.4 مليون دينار، حيث شكل رصيد الودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي ما نسبته 49.2% من إجمالي الودائع لدى المصارف في نهاية عام 2016، فيما انخفض رصيد شهادات الإيداع لدى المصرف المركزي بمقدار 1,072.6 مليون دينار ليصل إلى 23,187.1 مليون دينار في نهاية عام 2016 مقارنة عما كانت عليه في عام 2015، وعلى الرغم من تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية رقم (1) لعام 2013، إلا أن المصارف التجارية لازالت تحتفظ بمعدلات سيولة عالية لدى المصرف المركزي في شكل شهادات إيداع، وفيما يلي بيان بأرصدة الودائع لدى المصارف كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (42): ودائع المصارف التجارية

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
ودائع تحت الطلب لدى:			
- المصرف المركزي	20,863.2	30,627.6	46.8
- المصارف المحلية	1,717.6	1,742.4	1.4
- المصرف الليبي الخارجي	2,216.8	2,396.1	8.1
- المصارف بالخارج	3,073.1	3,540.0	15.2
ودائع زمنية:			
- شهادات الإيداع	24,259.7	23,187.1	-4.4
- المصارف المحلية	0.0	0.0	-
- المصرف الليبي الخارجي	107.1	224.7	109.8
- المصارف بالخارج	1,302.4	588.6	-54.8
الإجمالي	53,539.9	62,306.5	16.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2- الاستثمارات:

سجل إجمالي بند رصيد الاستثمارات في المصارف التجارية نهاية عام 2016 نحو 1,789.2 مليون دينار، مقابل 1,787.8 مليون دينار في نهاية عام 2015، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (43): استثمار المصارف التجارية

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
سندات وأذونات الخزانة	1,000.0	1,000.0	-
استثمارات أخرى	787.8	789.2	0.2
الإجمالي	1,787.8	1,789.2	0.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3- القروض والتسهيلات الائتمانية:

بلغ رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية نحو 18,770.3 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 20,212.8 مليون دينار في نهاية عام 2015، مسجلاً بذلك انخفاضاً بما نسبته 7.1%، وبمقدار 1,291.0 مليون دينار. وتركز هذا الانخفاض في رصيد السلف الاجتماعية من 6,608.6 مليون دينار في نهاية عام 2015، إلى 5,901.1 مليون دينار في نهاية عام 2016، وانخفض رصيد قروض الأنشطة الاقتصادية الأخرى من 8,164.2 مليون دينار في نهاية عام 2015، إلى 8,041.3 مليون دينار في نهاية عام 2016. ومن جانب آخر بلغت نسبة مخصص تغطية الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والتسهيلات نحو 15.5% في نهاية عام 2016، مقابل ما نسبته 13.8% في نهاية عام 2015، كما شكّل إجمالي القروض والتسهيلات ما نسبته 18.1% من إجمالي الأصول ونسبة 22.5% من إجمالي الودائع، وفيما يلي بيان تفصيلي لرصيد القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف التجارية:

جدول رقم (44): التسهيلات الائتمانية

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
سلفيات وسحب على المكتشف	5,440.1	4,827.9	-11.3
السلف الاجتماعية *	6,608.6	5,901.1	-10.7
قروض الأنشطة الاقتصادية الأخرى	8,164.2	8,041.3	-1.5
إجمالي القروض والتسهيلات	20,212.8	18,770.3	-7.1
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	2,779.7	2,910.0	4.7
صافي القروض والتسهيلات	17,433.1	15,860.3	-9.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

* تشمل رصيد قروض المراجعة للأفراد

ومن ناحية أخرى، بلغ رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2016 ما نسبته 68.5% من إجمالي القروض والتسهيلات بقيمة 12,854.3 مليون دينار، فيما شكل رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية وهي 31.5% بقيمة 5,915.9 مليون دينار، والجدول التالي يوضح قيمة القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع العام والخاص:

جدول رقم (45): القروض الممنوحة للقطاع (العام والخاص)

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
القروض الممنوحة للقطاع العام	5,982.8	5,915.9	-1.1
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	14,230.1	12,854.3	-9.7
الإجمالي	20,212.8	18,770.3	-7.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4 - الأصول الثابتة والأصول الأخرى

بلغ رصيد الأصول الثابتة نحو 1,365.4 مليون دينار في نهاية عام 2016، فيما بلغ رصيد الأصول الأخرى 5,687.3 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 5,502.4 مليون دينار في نهاية عام 2015.

ثانياً: جانب الخصوم

1-ودائع العملاء:

ارتفعت أرصدة ودائع العملاء لدى المصارف التجارية بمقدار 12,150.5 مليون دينار وبنسبة 17.1% لتصل في نهاية عام 2016 إلى 83,407.6 مليون دينار، مقابل 71,257.1 مليون دينار في نهاية عام 2015، وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة لنمو أرصدة الودائع تحت الطلب بمقدار 13,466.8 مليون دينار، لتصل إلى 72,192.7 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 58,725.9 مليون دينار في نهاية عام 2015، ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في ودائع المؤسسات المالية والمؤسسات والهيئات والشركات العامة وشبه العامة، وودائع القطاع الخاص بسبب التوسع في الإنفاق العام وكذلك نقص السيولة النقدية بالمصارف التجارية وانخفاض قيمة السحوبات على الودائع، في حين سجلت أرصدة الودائع لأجل انخفاضاً بمقدار 1,312.0 مليون دينار وبنسبة 11.0%، لتصل إلى 10,644.7 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 11,956.7 مليون دينار في نهاية عام 2015، كما انخفضت أرصدة ودائع الادخار بنسبة 0.7% لتصل في نهاية عام 2016 إلى 570.2 مليون دينار، مقابل 574.5 مليون دينار في نهاية عام 2015، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (46): ودائع العملاء لدى المصارف التجارية

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
الودائع تحت الطلب	58,725.9	72,192.7	22.9
الودائع لأجل	11,956.7	10,644.7	-11.0
الودائع الادخارية	574.5	570.2	-0.7
إجمالي	71,257.1	83,407.6	17.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

أما فيما يخص تصنيف الودائع، فقد سجل رصيد ودائع القطاع الخاص ارتفاعاً ملحوظاً في نهاية عام 2016 بمقدار 8,092.5 مليون دينار وبنسبة 22.4% لتصل إلى 44,209.9 مليون دينار، مقابل 36,117.4 مليون دينار في نهاية عام 2015، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لنمو رصيد ودائع الأفراد بالعملة المحلية وذلك بسبب انخفاض قيمة السحوبات من حساباتهم لدى المصارف، كما ارتفع أيضاً رصيد ودائع القطاع العام

والقطاع الحكومي بنسبة 11.5% لتصل إلى 39,197.1 مليون دينار، منها 9,100.7 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق الضمان الاجتماعي، صندوق الإنماء الاقتصادي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والاستثمار، مقابل 35,139.7 مليون دينار كودائع للقطاع العام والقطاع الحكومي في نهاية عام 2015، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (47) تصنيف الودائع لدى المصارف التجارية

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
ودائع الحكومة والقطاع العام	35,139.7	39,197.1	11.5
- ودائع حكومية	9,800.6	9,100.7	-7.1
- ودائع القطاع العام	25,339.1	30,097.0	18.8
ودائع القطاع الخاص	36,117.4	44,209.9	22.4
إجمالي	71,257.1	83,407.6	17.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 429.9 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 955.6 مليون دينار في نهاية عام 2015 أي بانخفاض وقدره 525.7 مليون دينار، ويعزى السبب في ذلك إلى تغطية المصارف بعضاً من التزاماتها اتجاه المراسلين.

3- حقوق الملكية وأرباح العام:

- رأس المال المدفوع: ارتفع رأس المال المدفوع من 3,609.5 مليون دينار في نهاية عام 2015 إلى 3,791.4 مليون دينار في نهاية عام 2016، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لتضمين بيانات مصرف النوران عام 2016 لإجمالي بيانات المصارف التجارية.

- الاحتياطيات والأرباح: ارتفع رصيد الاحتياطيات والأرباح من 1,478.1 مليون دينار في نهاية عام 2015، ليصل إلى 1,575.0 مليون دينار في نهاية عام 2016، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أرباح المصارف التجارية قبل خصم المخصصات والضرائب بنسبة 16.0%، لتبلغ 247.1 مليون دينار خلال عام 2016، مقابل 213.0 مليون دينار خلال عام 2015.

جدول رقم (48): حقوق الملكية والارباح

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
رأس المال المدفوع	3,609.5	3,791.4	5.0
الاحتياطي القانوني	335.8	342.8	2.1
احتياطيات غير مخصصة	29.7	30.0	1.0
أرباح العام	213.0	247.1	16.0
الأرباح المرحلة والأرباح القابلة للتوزيع	899.6	955.0	6.2
إجمالي	5,087.6	5,366.3	5.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4- المخصصات:

سجل رصيد المخصصات ارتفاعاً بلغت نسبته 5.1% وبمقدار 203.0 مليون دينار في نهاية عام 2016، ليصل إلى 4,144.8 مليون دينار، مقابل 3,941.8 مليون دينار في نهاية عام 2015، وكانت هذه الزيادة في جانب مخصص المصارف للديون المشكوك في تحصيلها كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (49): المخصصات لدى المصارف التجارية

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	2,779.7	2,910.0	4.7
مخصص استهلاك الأصول الثابتة	592.5	634.0	7.0
مخصصات عامة	556.9	594.3	6.7
مخصص تقييم أسعار الصرف	12.7	6.5	-48.8
إجمالي	3,941.8	4,144.8	5.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

5- متنوعة وخصوم أخرى:

بلغ رصيد متنوعة وخصوم أخرى 10,066.7 مليون دينار في نهاية عام 2016 مقابل 8,950.4 مليون دينار في نهاية عام 2015، بزيادة قدرها 1,116.3 مليون دينار وما نسبته 12.5%.

ثالثاً : الحسابات خارج الميزانية (الحسابات المقابلة)

انخفض رصيد الحسابات خارج الميزانية للمصارف التجارية خلال عام 2016 بنسبة 3.1%، ليصل إلى 46,800.0 مليون دينار مقابل 48,299.2 مليون دينار في عام 2015، وتركز هذا الانخفاض بشكل أساسي في الاعتمادات المستندية الخارجية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (50): الحسابات المقابلة

البيان	2015	2016	معدل التغير (%)
الاعتمادات المستندية *	33,637.1	29,054.1	-13.6
خطابات الضمان *	12,596.2	13,578.6	7.8
المستندات برسم التحصيل	1,819.4	1,060.7	-41.7
أخرى	246.5	3,106.5	1,160.8
إجمالي	48,299.2	46,800.0	-3.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي
* محلية وخارجية.

جدول رقم (51): الميزانية المجمعة للمصارف التجارية

البند	2015	2016	مقدار التغير	معدل التغير %
الأصول:				
1- الأصول السائلة	54,292.6	62,912.9	8,620.3	15.9
نقدية بالخبزين	752.8	606.4	-146.4	-19.4
- عملة محلية	743.6	594.7	-148.9	-20.0
- عملة أجنبية	9.2	11.7	2.5	27.2
الودائع لدى المصرف المركزي	45,122.8	53,814.7	8,691.9	19.3
- ودائع تحت الطلب	20,863.1	30,627.6	9,764.5	46.8
- شهادات ايداع	24,259.7	23,187.1	-1,072.6	-4.4
الودائع لدى المصارف المحلية	1,717.6	1,742.4	24.8	1.4
- ودائع تحت الطلب	1,717.6	1,742.4	24.8	1.4
- ودائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	2,323.9	2,620.8	296.9	12.8
- ودائع تحت الطلب	2,216.8	2,396.1	179.3	8.1
- ودائع زمنية	107.1	224.7	117.6	109.8
الودائع لدى المصارف بالخارج	4,375.5	4,128.6	-246.9	-5.6
- ودائع تحت الطلب	3,073.1	3,540.0	466.9	15.2
- ودائع زمنية	1,302.4	588.6	-713.8	-54.8
2- الاستثمارات	1,787.8	1,789.2	1.4	0.1
3- القروض والتسهيلات	20,212.9	18,770.3	-1,442.6	-7.1
- السلفيات والسحب على المكشوف	5,440.1	4,827.9	-612.2	-11.3
- السلف الاجتماعية (تشمل قروض المراجعة للأفراد)	6,608.6	5,901.1	-707.5	-10.7
- قروض الأنشطة الاقتصادية الأخرى	8,164.2	8,041.3	-122.9	-1.5
4- الأصول الثابتة	1,365.4	1,365.4	0.0	0.0
5- الأصول الأخرى بما فيها المقاصة	12,574.7	18,617.3	6,042.6	48.1
مجموع الأصول	90,233.4	103,455.1	13,221.7	14.7
الحسابات المقابلة	48,299.2	46,800.0	-1,499.2	-3.1
إجمالي الميزانية	138,532.6	150,255.1	11,722.5	8.5
الخصوم				
1- ودائع العملاء	71,257.1	83,407.6	12,150.5	17.1
- ودائع تحت الطلب	58,725.9	72,192.7	13,466.8	22.9
- ودائع الزمنية	11,956.7	10,644.7	-1,312.0	-11.0
- ودائع الادخارية	574.5	570.2	-4.3	-0.7
2- الاقتراض من المصارف	41.1	39.8	-1.3	-3.2
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	955.6	429.9	-525.7	-55.0
4- حقوق الملكية	5,087.4	5,366.3	278.9	5.5
- رأس المال المدفوع	3,609.5	3,791.4	181.9	5.0
- الاحتياطي القانوني	335.6	342.8	7.2	2.2
- احتياطي غير مخصصة	29.7	30.0	0.3	1.0
- أرباح العام	213	247.1	34.1	16.0
- الأرباح المرحلة والقابلة للتوزيع	899.6	955.0	55.4	6.2
5- المخصصات	3,941.8	4,144.8	203.0	5.1
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	8,950.4	10,066.7	1,116.3	12.5
مجموع الخصوم	90,233.4	103,455.1	13,221.7	14.7
الحسابات المقابلة	48,299.2	46,800.0	-1,499.2	-3.1
إجمالي الميزانية	138,532.6	150,255.1	11,722.5	8.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

●المصرف الليبي الخارجي

تشير بيانات المصرف الليبي الخارجي في نهاية العام 2016، إلى ارتفاع إجمالي الميزانية بمقدار 1,606.1 مليون دينار، لتصل إلى 27,883.4 مليون دينار، مقابل 26,277.3 مليون دينار في نهاية عام 2015.

وفيما يلي تحليل لأهم بنود ميزانية المصرف الليبي الخارجي لعام 2016:

أولاً: جانب الأصول

1- نقدية وأرصدة لدى الغير:

ارتفع رصيد النقدية والأرصدة لدى المصارف في مجمله بمعدل 5.7% وبمبلغ 1,077.3 مليون دينار، ليصل رصيده إلى 20,095.3 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 19,018.0 مليون دينار في نهاية عام 2015، والجدول التالي يوضح أهم التطورات التي حصلت في النقدية، الأرصدة وودائع لأجل لدى الغير:

جدول رقم (52): نقدية وأرصدة لدى الغير

"مليون دينار"			
البيان	2015	2016	معدل التغير %
نقدية بالخبزينة	7.8	8.5	9.0
أرصدة لدى المصارف:			
- حسابات جارية - مصرف ليبيا	818.3	1,019.7	24.6
- حسابات جارية لدى المصارف	848.8	1,558.5	-15.7
- وودائع لأجل لدى المصارف	16,043.7	17,209.3	7.3
- شهادات الإيداع	299.3	299.3	0.0
المجموع	19,018.0	20,095.3	5.7

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

2- محافظ استثمارية مالية تدار بمعرفة الغير:

يمثل هذا البند أرصدة المبالغ التي يستثمرها المصرف في محافظ استثمارية خارجية تدار من قبل مصارف ومؤسسات استثمارية دولية، حيث يتم استثمار أموال المحفظة في أدوات مالية عالية الجودة، وبلغ رصيد هذا البند 303.7 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل مبلغ 290.1 مليون دينار في نهاية عام 2015.

3- التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير:

بلغ رصيد هذا البند 2,268.2 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 2,038.2 مليون دينار في نهاية عام 2015، مسجلاً بذلك معدل ارتفاع بلغت نسبته 11.3% وبمقدار 230.0 مليون دينار. وفيما يلي جدول يبين أرصدة التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف:

جدول رقم (53): التسهيلات والقروض الممنوحة

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير %
حسابات جارية مدينة	729.9	927.6	27.1
قروض محلية	144.2	141.3	-2.0
قروض دولية	682.4	692.9	1.5
قروض دعم لمؤسسات مستثمر فيها	467.6	489.2	4.6
قروض وسلف للموظفين	14.2	17.2	20.7
إجمالي القروض والتسهيلات	2,038.2	2,268.2	11.3
يخصم: المخصص الخاص للقروض والتسهيلات	301.3	307.5	2.1
صافي القروض والتسهيلات	1,736.9	1,960.7	12.9

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

4- استثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي:

بلغ رصيد هذا البند بعد خصم المخصصات مبلغ 2,016.7 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 2,101.3 مليون دينار في نهاية عام 2015، بانخفاض قدره 84.8 مليون دينار، حيث يمثل الانخفاض في استثمارات مالية متاحة للبيع في بيع بعض السندات لبصل رصيدها إلى 1,281.9 مليون دينار في نهاية عام 2016. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (54): استثمارات مالية متاحة للبيع

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير %
إجمالي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسهم)	787.3	828.7	5.3
يطرح: مخصص تدني القيمة الدفترية (الأسهم)	79.1	94.1	19.0
صافي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسهم)	708.2	734.6	3.7
صافي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (السندات)	1,393.1	1,281.9	-8.3
صافي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	2,101.3	2,016.5	-4.3

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

5- الاستثمارات الأخرى:

يمثل هذا البند كل من الاستثمارات العقارية، الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة، حيث شهد هذا البند في نهاية العام 2016 التطورات التالية: -

- سجل رصيد بند الاستثمارات العقارية 39.8 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 38.4 مليون دينار في نهاية عام 2015.
- بلغ رصيد بند الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق مبلغ 263.9 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 118.7 مليون دينار في نهاية عام 2015 أي بارتفاع وقدره 145.3 مليون دينار.
- بلغ بند الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة (بالصافي) 2,895.1 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 2,708.8 مليون دينار، بزيادة مقدارها 186.3 مليون دينار.

6- أرصدة مدينة وأصول أخرى:

بلغ رصيد هذا البند قبل خصم المخصصات مبلغ 387.3 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 269.3 مليون دينار في نهاية عام 2015، أي بارتفاع وقدره 118.1 مليون دينار، والجدول التالي يوضح الأرصدة المدينة والأصول الأخرى:

جدول رقم (55): أرصدة مدينة وأصول أخرى

البيان	2015	2016	معدل التغير %
مصاريف مدفوعة مقدماً	0.8	0.7	-13.8
إيرادات فوائد مستحقة	96.0	129.6	35.0
أرصدة مدينة متنوعة	172.2	256.6	49.0
أصول ثابتة بالطريق	0.3	0.4	55.2
الإجمالي	269.3	387.3	43.9

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

7- الأصول الثابتة:

بلغ رصيد صافي الأصول الثابتة في نهاية عام 2016 بعد خصم المخصصات 15.1 مليون دينار مقابل 15.2 مليون دينار في نهاية عام 2015.

ثانياً: الخصوم

1- ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي:

بلغ رصيد ودائع المصارف 11,091.5 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 9,452.4 مليون دينار في نهاية عام 2015، أي بارتفاع قدره 1,639.1 مليون دينار وما نسبته 17.3 %، وفيما يلي بيان بالأرصدة المودعة لدى المصرف كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (56): ودائع المصارف لدى المصرف الخارجي

البيان	2015	2016	معدل التغير %
مصرف ليبيا المركزي	7,961.4	10,030.7	26.0
- حسابات جارية	1,514.1	681.5	-55.0
- ودائع لأجل	6,447.3	9,349.1	45.0
أرصدة للمصارف الأخرى	1,491.0	1,060.8	-28.9
- حسابات جارية	1,486.1	1,055.8	-29.0
- ودائع لأجل	4.9	5.1	3.5
الإجمالي	9,452.4	11,091.5	17.3

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

2- ودائع العملاء:

انخفض رصيد هذا البند بمقدار 702.5 مليون دينار، وبنسبة 7.6 % ليصل رصيده إلى 8,493.2 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 9,195.5 مليون دينار في نهاية عام 2015، حيث تركز هذا الانخفاض في بند ودائع تحت الطلب وودائع لأجل للمؤسسات المالية. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (57): ودائع العملاء لدى المصرف الخارجي

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير %
ودائع تحت الطلب	5,952.3	5,698.5	-4.3
ودائع لأجل / مؤسسات مالية	1,101.1	590.3	-46.4
ودائع لأجل / مؤسسات غير مالية	2,010.4	2,052.4	2.1
ودائع مجمدة	131.4	151.6	15.5
الحسابات الجارية غير المتحركة	0.6	0.3	-50.0
الإجمالي	9,195.6	8,493.2	-7.6

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

3- التأمينات النقدية:

ارتفع رصيد بند التأمينات النقدية بمقدار 76.8 مليون دينار ليصل إلى 946.1 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 869.31 مليون دينار في نهاية عام 2015. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (58): التأمينات النقدية لدى المصرف الخارجي

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير %
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	371.5	434.8	17.0
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة	497.8	511.3	2.7
الإجمالي	869.3	946.1	8.8

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

4- أرصدة دائنة والتزامات أخرى:

بلغ رصيد هذا البند 241.2 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 209.6 مليون دينار في نهاية عام 2015، مسجلاً بذلك ارتفاعاً وقدره 31.6 مليون دينار وما نسبته 15.0%.

جدول رقم (59): أرصدة دائنة لدى المصرف الخارجي

"مليون دينار"

البيان	2015	2016	معدل التغير %
مصاريف وفوائد مستحقة	10.6	14.6	37.5
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	199.0	226.6	13.8
الإجمالي	209.6	241.2	15.0

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

5- الضرائب والمخصصات الأخرى:

بلغ رصيد الضرائب 76.3 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 46.2 مليون دينار في نهاية عام 2015، فيما بلغ رصيد المخصصات الأخرى 83.3 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 65.9 مليون دينار في نهاية عام 2015.

6- حقوق المساهمين وأرباح العام:

- رأس المال المكتتب فيه والمدفوع: حدد رأس مال المصرف المكتتب فيه والمدفوع بمبلغ 3.0 مليار دولار، مقسم إلى (30,000,000) سهماً أسمياً، قيمة كل منها 100.0

100.0 دولار مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي.

- الاحتياطيات: سجل رصيد الاحتياطي القانوني نحو 509.9 مليون دينار، فيما سجل رصيد احتياطي الطوارئ ورصيد الاحتياطي العام نحو 201.8 مليون دينار و462.4 مليون دينار على التوالي في نهاية عام 2016.

- حقق المصرف الليبي الخارجي خلال عام 2016، أرباحاً قدرها 288.9 مليون دينار بنسبة 34.7% وبزيادة 74.5 مليون دينار عن أرباح عام 2015 والتي بلغت 214.4 مليون دينار.

الالتزامات العرضية والارتباطات الرأسمالية:

بلغ رصيد هذا البند 4,561.2 مليون دينار في نهاية عام 2016، مقابل 3,806.9 مليون دينار في نهاية عام 2015.

جدول رقم (60): المركز المالي للمصرف الخارجي

"مليون دينار"

البند	2015	2016	مقدار التغير	نسبة التغير %
الأصول:				
نقدية وأرصدة لدى المصارف	19,018.0	20,095.2	1,077.3	5.7
محافظ استثمارية	290.1	303.7	13.6	4.7
تسهيلات وقرض (بالصافي)	1,736.9	1,960.7	223.8	12.9
استثمارات مالية متاحة للبيع (بالصافي)	2,106.2	1,956.0	-150.2	-7.1
استثمارات محتفظ بها للاستحقاق	118.7	263.9	145.3	122.4
استثمارات عقارية	38.4	39.8	1.3	3.5
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)	2,708.8	2,895.1	186.3	6.9
أرصدة مدينة وأصول أخرى (بالصافي)	245.0	353.9	108.9	44.4
أصول ثابتة (بالصافي)	15.2	15.1	-0.1	-0.3
مجموع الأصول	26,277.3	27,883.4	1,606.1	6.1
الالتزامات				
ودائع المصارف	9,452.4	11,091.5	1,639.1	17.3
ودائع زبائن	9,195.5	8,493.0	-702.5	-7.6
التأمينات النقدية	869.2	946.1	76.9	8.8
أرصدة دائنة والتزامات أخرى	209.6	241.2	31.5	15.0
مخصصات أخرى	65.9	83.3	17.4	26.5
الضرائب	46.2	76.3	30.6	15.1
مجموع الالتزامات	19,838.8	20,931.4	1,092.6	5.5
حقوق المساهمين				
رأس المال المكتتب به والمدفوع	4,178.7	4,324.5	145.8	3.5
الاحتياطي القانوني	492.7	509.9	17.2	3.5
احتياطي الطوارئ	195.0	201.8	6.8	3.5
الاحتياطي العام	446.8	462.4	15.6	3.5
أرباح قابلة للتوزيع	911.0	1,164.4	253.5	27.8
مجموع حقوق المساهمين	6,224.2	6,663.0	438.9	7.1
أرباح العام	214.4	288.9	74.5	34.7
مجموع حقوق المساهمين وأرباح العام	6,438.5	6,951.9	513.4	8.0
مجموع الخصوم	26,277.3	27,883.4	1,606.1	6.1
التزامات عرضية وارتباطات	3,806.9	4,561.2	754.3	19.8

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

المصارف المتخصصة

● مصرف التنمية:

يقوم مصرف التنمية بمنح القروض وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية الكبيرة والمتوسطة، وذلك بهدف تطوير القطاع الإنتاجي والخدمي وتشجيع المشروعات التي تستخدم الأساليب الحديثة في التصنيع، خاصة تلك التي تقوم باستخدام المواد الخام المتوفرة محلياً، وقد تمّ توسيع دائرة أنشطة المصرف لتشمل: وسائل النقل، الخدمات الصحية والعلاجية، المواد الغذائية والأعلاف، والقيام بدور فاعل في التنمية الاقتصادية، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة خلال العام 2015 نحو 2.7 مليون دينار، وقد انخفضت بنسبة 90.4% عما كانت عليه في عام 2014 والبالغة 28.3 مليون دينار، وذلك بسبب اعتماد المصرف على ما يخصصه من أموال من الميزانية العامة. وتجدد الإشارة إلى أنه لا تتوفر بيانات عن المصرف للعام 2016. الجدول التالي يوضح القروض الممنوحة خلال عامي 2014 و2015 موزعة حسب الأنشطة:

جدول رقم (61): عدد وقيمة القروض الممنوحة من مصرف التنمية

" مليون دينار "

نوع القرض	2014		2015	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة
بناء وتشيد	18	20.6	1	0.450
وسائل نقل	33	5.3	15	2.287
غذائية وأعلاف	4	2.1	0	0.0
خدمية	1	0.139	0	0.0
خشبية وورقية	0	0.0	0	0.0
نسيجية وجلود	0	0.0	0	0.0
بلاستيكية وكيمياوية	1	0.050	0	0.0
خدمات سياحية	1	0.165	0	0.0
معدنية وهندسية	0	0.0	0	0.0
خدمات صحية وعلاجية	0	0.0	0	0.0
أخرى *	-	111.8	0	0.0
الإجمالي	58	28.354	16	2.737

المصدر: مصرف التنمية

● المصرف الزراعي:

يقوم المصرف الزراعي بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للمزارعين والمربين الأفراد والشركات والمشاريع الزراعية العامة، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة من قبل المصرف خلال العام 2011 نحو 113.3 مليون دينار، مقابل 34.0 مليون دينار في نهاية عام 2010، مظهراً بذلك ارتفاعاً قدره 79.3 مليون دينار. وبتحليل الأهمية النسبية للقروض، يتضح أن القروض قصيرة الأجل شكلت ما نسبته 32.9% من إجمالي القروض الممنوحة من المصرف الزراعي، لتصل إلى نحو 37.3 مليون دينار، وشكلت القروض متوسطة الأجل ما نسبته 67.1% من إجمالي القروض الممنوحة، لتصل إلى نحو 76.0 مليون دينار، وتجدر الإشارة إلى أنه لا تتوفر بيانات عن المصرف للسنوات 2012-2016.

جدول رقم (62): قيمة القروض الممنوحة من المصرف الزراعي

"مليون دينار"

الإجمالي	طويلة	متوسطة	قصيرة	العام
34.0	0.7	10.2	23.1	2010
113.3	-	76.0	37.3	2011

المصدر: المصرف الزراعي

● مصرف الادخار والاستثمار العقاري:

بلغ رصيد القروض والتمويلات التي قدمها المصرف (عقارية، إنشائية) حتى نهاية عام 2011 نحو 7953.3 مليون دينار، مقابل 7,403.3 مليون دينار في نهاية عام 2010، أي بارتفاع قدره 550.0 مليون دينار، أو ما نسبته 7.4%. وقد بلغ رصيد القروض العقارية نحو 5745.7 مليون دينار في نهاية عام 2011 مقابل 5195.7 مليون دينار في نهاية عام 2010، مشكلة نسبة 100.0% من إجمالي القروض الممنوحة في عام 2011، وتجدر الإشارة أيضاً بأنه لا تتوفر بيانات عن المصرف للسنوات 2012-2015.

جدول رقم (63): رصيد القروض الممنوحة من مصرف الادخار والاستثمار العقاري

" مليون دينار "

المجموع	مشاريع إنشائية	القروض العقارية	العام
7,403.3	2,207.6	5,195.7	2010
7,953.3	2,207.6	5,745.7	2011

المصدر: مصرف الادخار والاستثمار العقاري

● **المصرف الريفي:**

يهدف المصرف الريفي كغيره من المصارف المتخصصة، إلى إتاحة الفرصة لذوي الدخل المحدود والباحثين عن عمل، من خريجي المعاهد المتوسطة والعليا والمهنية والحرفية، لمزاولة أنشطة اقتصادية إنتاجية وخدمية من خلال منحهم قروضا صغيرة بشروط ميسرة بهدف رفع مستواهم المعيشي، حيث تظهر بيانات المصرف، ان عدد القروض الممنوحة خلال عام 2015 نحو 63 فرض بقيمة 371.5 مليون دينار سخرت كلها لنشاط الخدمي.

جدول رقم (64): عدد وقيمة القروض الممنوحة حتى نهاية عام 2015

" مليون دينار "

البيان	العدد	القيمة
خدمي	63.0	371.5
الحيواني (مواشي، نحل، دواجن)	0.0	0.0
حرفي	0.0	0.0
صناعي	0.0	0.0
زراعي	0.0	0.0
بحري	0.0	0.0
المجموع	63.0	371.5

المصدر: المصرف الريفي

خامساً: المؤسسات المالية غير المصرفية

تعد المؤسسات المالية غير المصرفية، أحد مكونات القطاع المالي في الاقتصاد الوطني، ويتواجد بعضها في شكل صناديق سيادية أوكل إليها استثمار الفوائض من الإيرادات النفطية، وذلك بهدف تحقيق عوائد مالية، حيث تسهم في تنويع مصادر الدخل بما يحقق الاستقرار الاقتصادي، وتمارس تلك الصناديق نشاطها من خلال محافظ وشركات استثمارية، منها ما يمارس نشاطه في الخارج ليساهم في تحقيق عوائد مالية في إطار تنويع مصادر النقد الأجنبي، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، ومنها ما يمارس نشاطه في الداخل في إطار دعم حركة التنمية وتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية، لعل من أهمها تحقيق توزيع عادل للدخل ومكافحة الفقر ودعم شبكة الأمان الاجتماعي.

وفيما يلي استعراض لأنشطة بعض المؤسسات المالية غير المصرفية:

● المؤسسة الليبية للاستثمار:

تأسست المؤسسة الليبية للاستثمار بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (205) لعام 2006، وأعيد تنظيمها بموجب القرار رقم (125) لعام 2007، والقرار (184) لعام 2008، والقانون رقم 13 لعام 2010، كمؤسسة مالية استثمارية تقوم باستثمار الأموال الليبية في الخارج والداخل في مختلف المجالات المالية والاقتصادية، وبما يساهم في تنمية موارد الاقتصاد الوطني وتنويعها وتحقيق أفضل العوائد المالية دعماً للخزانة العامة. ونظراً لاستمرار تجميد أموال المؤسسة الليبية للاستثمار، فإن أداء المؤسسة يُعد متواضعاً خلال العام 2016، ويمكن إيجاز التطورات التي شهدتها أصول وخصوم المؤسسة فيما يلي:

- سجلت أصول المؤسسة في عام 2016 نمواً بلغت نسبته 0.8%، لتصل في نهاية عام 2016 إلى 68.0 مليار دولار، مقابل 67.5 مليار دولار في عام 2015.
- شكل بند استثمارات في شركات تابعة وحليفة ما نسبته 36.5% من هيكل أصول المؤسسة، ولم يشهد هذا البند أي تغير حيث حافظ على نفس رصيده في عام 2015، في حين شكل بند النقد وما في حكمه ما نسبته 31.4% من إجمالي

- أصول المؤسسة، مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته 1.2%، ليصل إلى 21.3 مليار دولار عام 2016 مقابل 21.1 مليار دولار في عام 2015.
- سجل رصيد الخصوم المتداولة (مجموع المطلوبات) في عام 2016 انخفاضاً بنسبة 17.8%، حيث انخفض، من 13.5 مليون دولار عام 2015 إلى 11.1 مليون دولار عام 2016، ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع رصيد بند ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى بقيمة 2.4 مليون دولار، حيث انخفضت من 12.9 مليون دولار عام 2015 إلى 10.5 مليون دينار عام 2016.
- سجل رصيد حقوق المساهمين خلال عام 2016 ارتفاعاً بنسبة 0.8%، ليصل إلى 68.0 مليار دولار مقابل 67.5 مليار دولار عام 2015.

جدول رقم (65): المركز المالي للمؤسسة الليبية للاستثمار في 2016.12.31
"مليون دولار"

البند	2015	2016
النقد وما في حكمه	21,097.3	21,348.2
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	7,427.3	8,202.6
موجودات مالية متاحة للبيع	9,317.0	9,156.0
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	1,833.5	1,783.8
أصول مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	91.8	32.0
محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية	1,236.3	1,023.1
استثمارات في شركات تابعة وحليفة	24,857.1	24,857.1
استثمارات لدى الغير	1,069.6	1,069.6
مشروعات تحت التنفيذ	365.8	370.0
أصول غير ملموسة	168.6	168.6
أصول ثابتة بالصافي	0.7	1.1
إجمالي الأصول	67,465.0	68,011.9
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	12.9	10.5
مخصصات	0.6	0.6
مجموع المطلوبات	13.5	11.1
الموارد	65,265.1	65,265.1
احتياطي إعادة تقييم موجودات مالية متاحة للبيع	1,766.3	1,798.5
الأرباح المجمعة	2,553.0	2,876.3
مجمع الأرباح الموزعة	(2,456.2)	(2,456.2)
أرباح الفترة	323.3	517.1
مجموع حقوق الملكية	451.5.67	68,000.8
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	67,465.0	68,011.9

المصدر: المؤسسة الليبية للاستثمار

صندوق التقاعد:

يتركز نشاط الصندوق في تحصيل الاشتراكات الضمانية واستثمار الأموال المحصلة وتقديم المنافع التقاعدية للمستفيدين، وقد حقق الصندوق فائضاً خلال العام 2016، ساهم في تحسين وضعه المالي ورفع حجم ومستوى جودة الخدمات التي يقدمها للمستفيدين منه، ويمكن إبراز أهم التغيرات المالية التي طرأت على الصندوق خلال عام 2016 في الآتي:

أولاً- الإيرادات: -

بلغ إجمالي الاشتراكات الضمانية المحصلة من قبل الصندوق خلال عام 2016 ما قيمته 4,098.7 مليون دينار، مقابل 2,848.9 مليون دينار تقريباً اشتراكات ضمانية محصلة خلال عام 2015، أي بزيادة قدره 43.9%، ويعزى ذلك إلى زيادة التعينات التي شهدتها أغلب الأجهزة الحكومية.

ثانياً- المصروفات: - بلغت المصروفات الفعلية لعام 2016 ما قيمته 3,863.4 مليون دينار مقابل 2,714.5 مليون دينار عام 2015، أي بنسبة زيادة 42.3%.

جدول رقم (66): قائمة بالتدفقات النقدية لصندوق التقاعد لعام 2016

البيان	القيمة
الإيرادات	4,354.2
الاشتراكات الضمانية	4,098.7
مال تقاعد العسكريين	255.5
إيجارات أملاك الصندوق	0.0
قوائد الودائع	0.0
عوائد استثمارات الصندوق	0.0
مساهمات الصندوق	0.0
إيرادات علاوة السكن للمتقاعدين المدنيين	0.0
إيرادات الالتزامات القانونية	0.0
إيرادات أخرى	0.0
المصروفات	3,863.4
المعاشات والإعانات والمنح المقطوعة	1,367.9
المنافع العينية الضمانية	6.8
المعاشات والمكافآت العسكرية	435.0
المعاشات العسكرية الاستثنائية والمعاشات المربوطة وفق المادة (26) والمعاشات العسكرية وعلاواتها وعلاوة السكن للمتقاعدين المدنيين	3.6
مصروفات وأملاك واستثمارات الصندوق	2.2
المرتبات والمهايا والمصروفات العمومية	237.2
الحد الأدنى للمعاشات الضمانية والتقاعدية العسكرية	901.3
الفائض	490.8

المصدر: صندوق الضمان الاجتماعي

انتهى التقرير ،،،

